وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية

مقدمة لطلبة السنة ثانية علوم اقتصادية
(وفق البرنامج الوزاري المسطر)

إعداد الدكتور: بالي حمزة

الموسم الجامعي: 2024/2023

المحاور الأساسية

المحور الأول: مفهوم الواقعة الاقتصادية وأهميتها

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي

المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين

المحور السادس: الوقائع الاقتصادية المعاصرة

المحور السابع: الأزمات النقدية والمالية الدولية

تقديم:

تحدث الوقائع الاقتصادية نتيجة لحاجة الإنسان للعيش وللتطور، أي لتحسين مستوى معيشته، من خلال تحسين مأكله ومسكنه وأمنه وللوصول إلى ذلك، فقد غيّر الإنسان من نمط حياته حسب درجة تقدمه، والوسائل المتاحة في كل فترة من فترات حياته. لقد أدى التطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان إلى تطور الفكر الاقتصادي وبالتالي الرقي بالأنشطة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، وهكذا نرى أن هناك علاقة وطيدة بين الوقائع والأفكار الاقتصادية.

من اجل الفهم الصحيح لمقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية ارتأينا أن نقوم بتتبع اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام، وتطور الواقع الاقتصادي في العالم عبر النظم و التشكيلات الاقتصادية التي عرفها الإنسان و التي تطورت تطورا كبيرا خلال مراحل التاريخ المختلفة.

تعتبر دراسة الوقائع الاقتصادية دراسة لأهم الأحداث التي جرت في تاريخ البشرية، ذلك لأن الإنسان كان دائم البحث عن أفضل الطرق لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به، وتبرز أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من خلال ضرورة التعرف على الوقائع الاقتصادية المختلفة عبر العصور.

تهدف المطبوعة للتعريف بأهم محطات تاريخ الوقائع الاقتصادية التي شهدها العالم منذ العصور البدائية إلى غاية الوقت الحالي عصر العولمة والأزمات المالية.

في الأخير نسأل المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا في إعداد هذا العمل المتواضع ونرجوا أن يساهم في تنمية معلومات ومهارات طلبتنا الأعزاء.

المحور الأول: مفهوم الواقعة الاقتصادية وأهميتها

أولا . تعريف الواقعة الاقتصادية

تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، وعلى هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية.

وهي تلك الأحداث التي عاشها الإنسان في زمان ومكان معينين، وأدت إلى ظهور النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجريات هذه الأحداث. أو سعيا لإيجاد حل للواقعة السلبية[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن الواقعة الاقتصادية ترتبط وتتأثر بمفهوم الواقعة الاجتماعية، نتيجة كون علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية، كما تعتبر جماعية، لارتباطها بسلوك وأفعال مجموعة من الأفراد لها انعكاسات وضغوط على الواقع والسلوك الفردي.

ثانيا . أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية

من الضروري أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية (تاريخ علم الاقتصاد)، وتاريخ الوقائع الاقتصادية. ويعود هذا الازدواج في الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، إذ إنها تختلف عن الظواهر الطبيعية. فالظواهر الطبيعية لا تتغير، لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها . أما الظواهر الاقتصادية وكذلك الظواهر الاجتماعية عموماً فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلاً عن تاريخ الوقائع.

ويمكن تلخيص أهم النقاط التالية:

1. معرفة أهم المحطات الاقتصادية .

2. فهم الأفكار والنظريات الاقتصادية التي عاصرتها .

1- بن طاهر حسين، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص 07.

3. إدراك التطورات التي مر بها الفكر الاقتصادي .

4. إيجاد التفسير العلمي والموضوعي لمختلف المظاهر الاقتصادية والاجتماعية.

5. الاستفادة من تجارب وخبرات الأجيال الماضية في تحسين أوضاع الأجيال الحالية.

ثالثا . أساليب عرض تاريخ الوقائع الاقتصادية

توجد عدة طرق وأساليب لعرض هذه المادة نذكر منها:

1 . التقسيم التقليدي الأكاديمي للتاريخ العام إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة.

2 . دراسة القطاعات الاقتصادية (زراعة وصناعة) واستعراض تاريخ كل قطاع.

3 . الدراسة الإقليمية ، أي استعراض هذه المادة (الوقائع) من زاوية التوزيع الجغرافي للعملية الاقتصادية أو تجزئة التاريخ الاقتصادي إلى تواريخ إلى تواريخ اقتصادية لبلدان مختلفة.

4 . الدارسات المقارنة بمعنى دراسة النظم الاقتصادية.

5 . دراسة مؤسسية أي التركيز على تاريخ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية .

6 . دراسة النماذج الاقتصادية أي دراسة الخصائص الجوهرية للنظم الاقتصادية .

7 . دراسة النمو الاقتصادي أي دراسة تاريخ النمو الاقتصادي .

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

لقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد، إذ كان للرقيق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة وكما قال " انجلز " أنه بدون نظام الرق ما قامت دولة اليونان، ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغت، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوربا الحديثة . وعلى هذا سوف نتطرق إلى كل من الحضارة اليونانية والرومانية في نظام العبودية كما يلي[1]:

1- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 36.

أولا . الوقائع الاقتصادية عند اليونان

وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، أما النشاط الاقتصادي فكان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها، وعلى التجارة الخارجية.

1 . التنظيم الاجتماعي الطبقي

كان المجتمع اليوناني مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات والذي كان يتألف من[1]:

– **طبقة الملاك الأرستقراطيين:** وتتصدر قمة الهرم الاجتماعي، وهي تنظر للعمل اليدوي نظرة سَخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.

– **طبقة متوسطة:** وهي الطبقة التي تلي طبقة الملاك، تشمل هذه الطبقة صغار الملاك والحرفيين.

– **طبقة الأجانب:** وهي طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية.

– **طبقة العبيد:** وهي التي تقع في أسفل الهرم والذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي (زراعي، صناعي، تعديني) والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب، لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

2 . التنظيم الاقتصادي

– **الزراعة:** شغلت الزراعة مساحة قدرها 20 % من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

- وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

1– مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 39.

- وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

– **الصناعة:** اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم .كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

– **التجارة الخارجية:** عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية التي قامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية.

كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

أما بالنسبة للتجار فقد عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية وقامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية. كما انتشرت النقود و نشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع و الشراء . أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي، كان المجتمع مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الأرستقراطيين التي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية و في أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي "زراعي، صناعي وتعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

ثانيا . الوقائع الاقتصادية عند الرومان

قام النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال الرق، حيث أضحت ملكية الأرض الزراعية الاستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

بدأت الزراعة على مستوى عائلات صغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور أهداف الإنتاج من مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال. فيما يخص التجارة فقد انحصرت في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع[1] .

وأدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود و تحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤوا ينفصلون تدريجيا و شكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان. وسادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية، وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

1- محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، 1979، ص 34.

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المضمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

1. التنظيم الاجتماعي والطبقي

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب، حيث كان البنيان الطبقي يتألف من[1]:

- طبقة النبلاء (الأشراف) و طبقة الفرسان.
- طبقة العامة و طبقة العبيد

2. التنظيم الاقتصادي

- **الزراعة:** بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

- **علاقات الإنتاج:** كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

- **التجارة:** انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال

1- إسماعيل محمود علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011، ص 57.

الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الز ا رعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع .

– **تطور رأس المال النقدي الربوي:** أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة ، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

– **التجارة الخارجية:** سادت التجارة الخارجية فيما بعد، وأصبحت روما بذلك تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات هي عصور الظلمات بالنسبة لأوربا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفرابي، جابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم، وسنركز في دراستنا على ثلاثة علماء هم: ابن خلدون، المقريزي وابن تيمية.

أولا . مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي

الإسلام في أحد أركانه الخمسة التي بني عليها، مؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها؛ وهي الزكاة.والتي إذا ما قامت مثل ما أريد لها أو مثل ما أراد لها الشارع، فإنها ستسهم إسهامًا كبيرا في تحقيق الرفاهية والقضاء

على الكثير من المشاكل التي يعيشها المجتمع المسلم. القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون[1]:

- أن الإسلام أقر الملكية الفردية المقننة حيث نلحظ أن الملكية الفردية الإسلامية، بالملكية الخاصة، كما اهتم بالملكية العامة.
- أتى الإسلام أيضاً بحفظ الضرورات الخمس، ومن ضمنها المال؛ لذا فالإسلام يحفظ المال ويقدر ويستشعر أهميته، وأنه لا حياة من دون مال، لكن في الإطار الشرعي الذي ينظم هذه القضايا .
- حث الإسلام على العمل واهتمامه به في تشريعاته المختلفة، والمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف. فالإسلام قد اهتم بالعمل، وهذا إطار عام للأفكار الاقتصادية والإسهامات، أو القواعد الأساسية لإطار الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- أن الإسلام في مصدريه الأساسين: القرآن الكريم، والسنة المطهرة، حرم الربا وغلظ في ذلك والربا محرم بكل أنواعه.
- تنظيم السوق والمعاملات، ونهى عن الاحتكار، وزيادة على ذلك نجد أن هناك تصورات تتعلق ببعض الظواهر والقضايا الاقتصادية، كالدولة، والسوق المالية، والحسبة، والنقود والقضايا ذات العلاقة ببعض الأنشطة الاقتصادية، كالفلاحة، والزراعة، والتجارة، وغيرها من الأمور كل هذه الأمور تعطينا دلالة على أن الإسلام اهتم بهذه القضايا التي تعتبر إطارًا عاما للأفكار الاقتصادية.
- قضايا الثمن العادل وعلاقته بقضايا الاحتكار وتحريم الاحتكار.
- الزكاة وتنظيمها، وأنها مؤسسة مالية قائمة بذاتها، وهي ركن من أركان الإسلام.

1- أنظر:

- إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008، ص 30 .
- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص 24.

- القضايا ذات العلاقة بالنمو والتنمية، فالدين الإسلامي أرسى مجموعة من القواعد المنظمة لعمارة الأرض.
- الاقتصاديات الحديثة بالسلع العامة، الأمن، الدفاع، الطرقات وخلافه، مما تعرف بالسلع العامة التي يعجز عنها القطاع الخاص. وأكد الإسلام أيضاً على هذه القضايا، وأن الدولة مسئولة عن هذه الأمور.

ثانيا . العلامة ابن خلدون أحد أهم رواد الاقتصادي الإسلامي

العلامة "ابن خلدون"، المولود عام (1330م)، والمتوفى عام (1406م)، وهو عبد الرحمن بن خلدون، ولد في تونس، وهو رجل دولة، بمعنى: أنه تولى الوزارة وتولى القضاء. وهو مؤرخ وعالم، واشتهر أكثر ما اشتهر به، أنه مؤسس علم الاجتماع، لكنه ذو إسهام غزير في القضايا الاقتصادية،

ضمن ابن خلدون أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم "العبر وديوان المبتدأ والخبر"، ولكن مقدمة هذا الكتاب هي التي احتفظت بحجة علمية، وهي المعروفة الآن بكتاب "مقدمة ابن خلدون"، وهي أول بحث علمي في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية. وقد أراد ابن خلدون من خلال هذه المقدمة أن يبين كيفية دراسة التاريخ والعوامل التي تؤدي إلى سير الأحداث والعلاقة بين مختلف الوقائع والأحداث، ففي تعريفه للتاريخ يقول أن فن التاريخ وإن كان في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، إلا أنه في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق[1].

كما ترجع قيمة ابن خلدون كذلك كونه مؤسس علم الاجتماع، فهو أول مفكر جعل من المجتمع الإنساني كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر موضوع دراسة علمية، يهدف إلى تفسيره، وفي إطار دراسته هذه للمجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية، وهي تكون نشاطا يعده أساس العمران، إذ أن "العيش الذي هو الحياة، لا يحصل إلا بهذا"، ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من كتابه الأول" في

1- محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص109-110.

المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"، إذا فابن خلدون تطرق للقضايا والمسائل الاقتصادية في حدود ما تقتضيه دراسته الاجتماعية والتاريخية[1].

1. الأساليب التي بنى عليها "ابن خلدون"، تحليله للقضايا الاقتصادية

- قام بدراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها؛ لإبراز ارتباط الأحداث الاقتصادية والسياسية، في أنماط محددة؛ وذلك نتيجة لخلفيته وممارسته قام بهذه المهمة.
- بين أثر البيئة الاجتماعية في السلوك الإنساني ونشاطه الاقتصادي، أعني بذلك: أنه وضح الأثر للبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأنها تؤثر على سلوكه إجمالاً وعلى سلوكه الاقتصادي خصوصًا.
- بين أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية، وثروتها، وتأثير ذلك على سلوك الإنسان الاقتصادي، تلك البيئة الجغرافية التي لها بعد أو لها أثر في الجوانب الاقتصادية.
- قام باستخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات التي لاحظها، وتارة أخرى على أساس الاستنباط، وكان يدعم هذه القواعد العامة بفروض أساسية، ارتكز عليها تحليله النظري.

2. أهم الإسهامات الاقتصادية التي أتى بها "ابن خلدون"

- **تحدث عن الحاجات البشرية** والحاجات البشرية بهذه المفردة ما هي إلا السلع والخدمات بالمفهوم الاقتصادي اليوم . ونجد "ابن خلدون"، يقرر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية وهذه الضرورات مما يحتاجه الإنسان ، وذكر أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية، كالغذاء والملبس، وذكر أنه تتفرع من هذه الحاجات الأساسية حاجات أسماها: ثانوية، ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية وهي ما تعرف في عصرنا هذا بـ "الكماليات"، كما يعرف الآن في تقسيم الحاجات، فهناك الضروريات، وهناك الكماليات.

1- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 09.

وذكر أن: حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية، وهذه القضية لها علاقة بقضية الطلب؛ فإسهامه في هذا الإطار يعتبر إسهامًا رئيسًا .

– **إسهامه في طبيعة العمل والإنتاج وطبيعته وتقسيم العمل:** فأكد على أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، ويقال أن "ابن خلدون" تأثر بفكرة "أرسطو" عن تقسيم العمل.

– **تطرق في موضوعات الاقتصاد الجزئي:** ما يعرف بعناصر الإنتاج، وهي العمل، ورأس المال والموارد الطبيعية، وبين أن العمل هو أهم عناصر الإنتاج.

– **إسهامه في قضايا لها علاقة بالنشاط الاقتصادي واكتساب الدخل:** فهو يقرر أن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للسعي والعمل، وميز بين أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية؛ لذلك نجده ذكر الإمارة، والتجارة، والفلاحة، والصناعة، وفرق بين الإمارة وباقي النشاطات اقتصادية.

– سبق ابن خلدون غيره في قضية التمييز أو تصريف القطاع العام والقطاع الخاص، وأعطى أهمية للقطاع الخاص لأنه المحرك للنشاط الاقتصادي، وهو المشغل للعمالة.

– **أشار "ابن خلدون"، إلى أن الصناعة لا تحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن:** فلكي يقوم نشاط اقتصادي، يجب أن يتحقق الاستقرار، بمعناه الواسع، استقرارًا سياسيًّا، أو استقرار التجمع البشري.

– **ذكر التعليم وأهميته والتدريب في الارتقاء بالصناعات، وذكر أن الصنائع لا بد لها من معلم:** لذا كان هذا دليلًا على أهمية التعليم والتدريب وهذا دليل على أن "ابن خلدون"، انتبه لهذه القضية الهامة من قضايا الصناعة، وأهمية التعليم والتدريب والتطوير[1] .

– **أبان أهمية النمو الاقتصادي** وأنها تكتمل بكمال العمران الحضاري. وذكر أن الصنائع إنما تستجاد، أي: تكثر، إذا كثر طالبيها وهذا بطبيعة الحال أمر واضح والاقتصاد في عالمنا اليوم، ويشير ويؤكد على هذه القضية.

1– محمد سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 72.

- **ذكر أهمية وجود المؤسسات والنظم القانونية والقضائية وأنها أمر مهم:** لكي ترسخ الصنائع وتقوم في الأمصار أو في المدن، وبرسوخ هذه وبوجود تلك القوانين، تنتظم العملية الاقتصادية المتمثلة في الصناعة، وغيرها من الأنشطة، وتكون مؤطرة وذات بعد مؤسساتي.

- **أنه حدد وظائف ومهام الدولة:** كما نعرف أنه إذا كانت نظرية الدولة في الاقتصاد السياسي الغربي في الفترة المتأخرة إلى وقتنا هذا وهي لم تتشكل إلا بعد "آدم سميث"، إلا أن "ابن خلدون"، أشار إلى هذه القضايا.

من ضمن الوظائف التي يجب أن تقوم الدولة، عليها وتكفل عمارة الأرض وقيام العمارة أو التنمية الاقتصادية، وذكر في هذا الإطار أنها ترتكز على عناصر أساسية، من أهمها:

- استقطاع جزء من العلم وتخصيصه للتكافل الاجتماعي، كالزكاة، والخراج وخلافه.
- وظيفة الاستقرار وهي مهمة جدًا، ويجب على الدولة أن تكون مستقرة، ومن يقوم على شأن الدولة، القيام بكل ما يؤدي إلى الاستقرار بمعناه الواسع؛ لأنه أمر أساسي ومطلب لقيام النشاط الاقتصادي. كما أبان ما يخص الدولة وقيامها.
- فيما يخص جانب المالية العامة والضريبة، وهذا جانب مهم من إسهامات "ابن خلدون" وهي فرع من فروع الاقتصاد، قائم بذاته. ولعل من أهم هذه الأمور، اهتمامه بدراسة قضايا الضرائب والنفقات العامة.

- ذكر "ابن خلدون" في هذا إطار في قضية الضريبة ما يلي:

- ذكر للدولة في باديتها أن تكون قليلة الوزائع _الأعداد وهذه لها النفقات_ ، وأنها كثيرة الجملة ويقصد بكثيرة الجملة فيما يخص الحصيلة الضريبية، يعني: إيرادات الدولة، أو الإيرادات الضريبية، وفي آخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، أي: الحصيلة الضريبية. فربط ما بين الأعداد الضريبية في الجملة، في علاقة عكسية تشابه إلى حد كبير أصحاب نظرية جانب العرض.

- وذكر أن نجاح النظام الضريبي، وهو ما يعرف بالضريبة الاقتصادية، أو سمات الضريبة الاقتصادية في المالية العامة، متوقف على تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية، والذي يتمثل في أن أسعار الضريبة يجب أن تحقق التوازن ما بين الحصيلة والنمو، وهذا يعني: عدم الإضرار بالنمو والتنمية، في سبيل زيادة الحصيلة الضريبية.
- كما أشار إلى ضريبة مراعاة هدف العدالة؛ لأنه يجب أن يكون هناك عدالة في الضريبة، وألا يكون هناك عدوان على الناس في أموالهم.

– **ضمن إسهاماته في القضايا الاقتصادية، إسهامه في تحليل الأسعار** فقد أدرك أثر كل من العرض والطلب، في تحديد الأسعار كما يعرف في هذه الأيام أن السعر التوازني والكمية التوازنية، تتحدان بتفاعل كل من عوامل العرض وعوامل الطلب فلاحظ أنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه؛ كثر عمرانه، ولهذا علاقة بجانب الطلب، فذكر أن أسعار السلع الضرورية وخاصة الغذائية تنخفض، والعكس بالنسبة للسلع الكمالية فترتفع أسعارها، وبالنسبة للأسعار الضرورية، لاحظ أن الناس تعمل لكي توفر حاجاتها منها، فيزداد عرضها وترخص أسعارها .

– **تطرق "ابن خلدون"إلى قضية أساسية، هي الريع، أو المفهوم الاقتصادي للريع:** حيث قام بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة ما تسمى اليوم بالريع، وأن الأساس الذي اعتمد عليه "ابن خلدون" في تحليله، يكاد يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه الاقتصادي الشهير "ديفيد ريكاردو"، وهو من المدرسة التقليدية، الذي أتى بعد "ابن خلدون" بفترات زمنية متأخرة؛ لذلك "ابن خلدون" سبق "دافيد ريكاردو" بقرون؛ كي يصل لنفس النتائج، بمعنى: أنه سبق "دافيد ريكاردو" في تفسيره للريع، وربط الريع بالنفقات التي تنفق على الأراضي الزراعية، وأنه مربوط بالأرض الزراعية وأسعار السلع الزراعية والمنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية؛ ازدادت نفقات الزراعة[1] .

1– محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1998، ص.ص 142–145.

3. أهم أفكار ابن خلدون الاقتصادية

- **تداخل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية:** هو نقطة البدء عند ابن خلدون هي أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادي، وتعتبر القاعدة الاقتصادية أساس وضعية المجتمعات، وهي في نفس الوقت جزأ لا يتجزأ من كيان اجتماعي يؤثر فيها بدوره، ويعتبر الواقع الحكم السياسي النتيجة الحتمية لهذا التداخل، وهو واقع له كذلك تأثيره على الكيان الاجتماعي وعلى العلاقات الاقتصادية[1].

- **أهمية العمل و تقسيم العمل عند ابن خلدون:** يرى ابن خلدون أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف، وتتمثل طرق اكتساب هذه المنتجات أو الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي، أو ما يسميه هو "بوجوه المعاش"، في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة، غير أنه يولي أهمية كبيرة للصناعة في دراسته، بحيث تناول في كتابه حول المعاش العديد من القضايا العامة للصناعة من ناحية وخصائص بعض الصناعات بذواتها من ناحية أخرى. ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل، التي احتلت مكانا بارزا في أفكاره الاقتصادية: "إن الفرد من البشر غير مستقل لتحصيل حاجات معاشه، إنما البشر متعاونون معا لذلك"، إشارة منه إلى أهمية تقسيم العمل نظرا لكثرة الأعمال المتداولة في العمران: " اعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشد عن الحصر ولا يأخذها العد"[2]، ويؤكد أن تقسيم العمل بين الأفراد يؤدي بالضرورة إلى زيادة مردوديته.

كما أشار إلى فكرة تقسيم العمل الدولي، من خلال تخصص دول بعينها في منتوج محدد، فأساس الصناعة هو التخصص وتقسيم العمل، وقد خصص أحد فصول المقدمة للتفصيل في هذا الجانب بعنوان (في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون البعض الآخر)، وهو بذلك يكون قد تعرض إلى ما أصبح

1- فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1974، ص 92.

2- سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2015، ص 98.

يعرف حديثا بنظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي، وفي تفسيره للأسباب ذلك يرى أن الاختلاف في ظروف إنتاج بين بلد وآخر، يعطي دولا ميزة نسبية في إنتاج معين يجعلها تنتجه بوفرة وبأقل التكاليف مقارنة بدول أخرى.

- **نظرية القيمة عند ابن خلدون:** يعتقد ابن خلدون بأن العمل البشري هو أساس قيمة الخيرات، فللإنسان حاجيات لابد من أن يكد ويجتهد للحصول عليها، ولقد أشار لوجود بعض الخيرات التي يحصل عليها الإنسان دون مجهود يقدمه مثل الأمطار، غير أنه أشار إلى جانب العمل كأساس لقيمة الخيرات، أن المنفعة شرط ضروري للقيمة، أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة بين الناس يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا[1].

ثالثا . المقريزي وأهم إسهاماته

سنتعرف الآن على مفكر اقتصادي آخر كان له إسهام واضح في القضايا الاقتصادية، وهو أيضاً من فترة العصور الوسطى، وهو العلامة "المقريزي"، الذي عاش في الفترة (1364–1454)، وهو العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ولد في القاهرة، ويعتبر عميدا للمؤرخين في العالم العربي والإسلامي في تلك الفترة، ألّف الكثير من المؤلفات التي تناول فيها أمورا اقتصادية عدة.

تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر.

فابن خلدون كان يفسر الظواهر (بالذات الظواهر الاقتصادية) من خلال نظرية القيمة، أما المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدي، ونعني بذلك التحليل المبني على ما له علاقة بالنقود ودورها في الاقتصاد، أو ما يسمى اليوم بالسياسة النقدية.

1– حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

ومساهمة المقريزي في الاقتصاد تتضح من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وباهتمامه ببعض المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: قضايا وأمور النقود والغلاء، توزيع الدخل، وقضايا السوق أو الأسواق[1].

1. الاستثمار: لم يقدم المقريزي تعريفا واضحا محددا للاستثمار، إلا أنه أشار إلى مفهومه من خلال جملة من الكلمات المحددة بوضوح، إذ يرى أن الربح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستثمار، وأن الخسارة يأباها كل إنسان بطبيعة ولا يرضاها، أي أن الإنسان المستثمر يقدم على الاستثمار حين يغلب على ظنه أنه سينال ربحا من وراء استثماره، ويحجم عنه حين يظن أنه سيناله أو يلحقه الخسارة منهم. وهنا لابد من الإشارة أن المقريزي لم يغفل العوامل الخارجية التي تؤثر على الإنفاق الاستثماري منها: العوامل المناخية والعوامل الطبيعية.

2. القيمة في العمل حسب المقريزي: تعتبر هذه النقطة من النظريات الأساسية التي يشتهر بها علم الاقتصاد الحديث وتعرف بنظرية القيمة في العمل، حيث يعتقد المقريزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج وتبادل البضائع إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل، الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة وثمنها، وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه إنما هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم والمجتمعات.

3. سيرورة الأسعار حسب المقريزي: حيث قسم مثل أستاذه ابن خلدون السلع إلى صنفين أساسيين، سلع ضرورية مثل: المواد الغذائية كالحنطة والبصل والثوم، وأخرى كمالية مثل الفواكه والملابس والأواني، وأكد على نظرية ابن خلدون في الأسعار مشيرا إلى كون السعر قيمة البضاعة فهو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة، والمقصود هنا العمل الذي يبذل في إنتاج هذه السلع، وتبدو نفقات العمل في إنتاج هذه البضاعة

1- سكينة بويلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 234، 235.

أو تلك في غاية الوضوح بالنسبة إلى الكثير من البضائع وهو ما يسمح بتقدير قيمة مرتفعة أو منخفضة للبضائع

لم يكتف المقريزي بتعريفه للأسعار بل ذهب إلى ابعد من هذا الحد، حيث أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار وارتفاعها وانخفاضها، وهو التحليل الذي قاده إلى الإشارة ضمنيا وتصريحا عن عنصرين أساسيين محركين للأسعار هما: "الندرة والوفرة"، حيث أنه كلما زادت ندرة الأشياء ارتفعت أسعارها، وتنخفض هذه الأخيرة مع الوفرة، وقد تعرض إلى هذا بالتفصيل في حديثه عن تاريخ المجاعة الاقتصادية في عصر المماليك[1].

4. التحليل النقدي عند المقريزي

من كتب المقريزي كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» يحكي فيه تاريخ الغلاء أو التضخم في مصر ويحلل أسبابه وآثاره، والغمة هي «التضخم الجامح» الذي اجتاح مصر في حياته، وأراد من خلال تحليله التمييز بين الأسباب الهيكلية والنقدية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة. أما الهيكلية فأهمها نقص الإنتاج الزراعي والحيواني؛ وأهم أسبابه شح مياه النيل ثم الاحتكارات التي تنتهز فرصة نقص الناتج الزراعي، ثم الرشوة للحكام، خاصة حينما يتولى منصب «المحتسب» المسؤول عن الأسواق.

أما السياسات العامة، فتتمثل في عدم قيام الوالي أو السلطان بالضرب على أيدي المحتكرين والراشين والمرتشين، لأنه لو فعل هذا لما تجرأوا. والمشكلة – كما يراها المقريزي – تتلخص أسبابها في جانب العرض بنقص الغِلال (المنتجات الزراعية) بسبب تدهور الزراعة، فارتفاع الريع النقدي المقتطع من الفلاح وكثرة الضرائب والجبايات التي يلتزم بها أفقرت الفلاحين، كما أن تحكم المتنفذين والخواص في أقوات العامة واحتكار الاتّجار بها رفع أسعار المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج، خاصة البذور والأعلاف، فعجز الفلاحون عن مواصلة الزراعة وهلكت دوابهم، فهجروا الأرض وفرّوا منها للتخلص من التزاماتهم المالية

1- حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة دورية صادرة عن جامعة البليدة، الجزء 7، العدد 2، الجزائر، 2014، ص.ص 56- 57.

تجاه المتنفذين الذين كانوا يزايدون في قُبالة الأرض (الريع النقدي في نظام الإقطاع الإداري والعسكري السائد في حينه) .

أما في الجانب الآخر؛ جانب الطلب، فتتمثل أسباب المشكلة في سوء الإدارة النقدية التي سمحت بزيادة المتداول النقدي بعدما عممت الدولة التعامل بالفلوس، والفلوس بالمعنى الفقهي هي: كل النقود المعدنية الاصطلاحية المتخذة من غير الذهب والفضة، ومثل هذه النقود لم يكن بالإمكان الحد من عرضها، لأن المعادن التي تُسك منها وافرة قياساً بالذهب والفضة، وتجد السلطة النقدية في إصدارها وإتاحتها للجمهور مصدر تمويل رخيص.

ويعبر الإمام السرخسي عن ذلك في عبارة وجيزة بقوله: «إن صفة الثمنية في الفلوس – أي النقود من غير الذهب والفضة – عارضة باصطلاح الناس، فأما الذهب والفضة ثمن بأصل الخلقة»، وهذه التفرقة مهمة؛ حيث إن للنقود الذهبية والفضية قيمة استعماليه أو ذاتية بجانب قيمتها التبادلية أو قوتها الشرائية، وبالتالي لا يؤثر أي تغير فيها على مالكها أو على الأداء الاقتصادي في الدولة، بينما النقود الاصطلاحية ليست لها قيمة ذاتية، ويأتي أثر ذلك على أداء النقود لوظائفها بكفاية ذلك أنه في حالة النقود الذهبية تعتبر نقداً وسلعة ، فإذا حدث تغيير في القوة الشرائية لها حدث تغيير مقابل وبنفس النسبة في قيمتها كسلعة، وبالتالي يعود التوزان والاستقرار لها كقوة شرائية مما لا يحدث معه تقلبات عنيفة في قيمتها تؤثر على أدائها لوظائفها النقدية. أما بالنسبة للنقود من غير الذهب أو غير المرتبطة به، فإن ماليتها، متمثلة في قوتها الشرائية، مستمدة من الاصطلاح والقبول العام لها وليس من قيمتها الذاتية، وبالتالي فإنها عرضة لحدوث تقلبات عديدة في هذه القوة الشرائية، والذي يهمنا هنا أن هذا التصور في الفكر الاقتصادي المعاصر للعلاقة بين المادة المتخذة منها النقود وقوتها الشرائية وصلاحيتها لأداء وظائفها بكفاية، قال به فقهاء المسلمين منذ زمن بعيد[1].

1- طرطار أحمد، **بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره النقود أنموذجا**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة دورية تصدرها جامعة تبسة، الجزء 01، العدد، العدد 01، الجزائر، 2007، ص.ص 199-201.

5. المقريزي وظاهرة التضخم

ذكر المقريزي أن التضخم ظاهرة قديمة، فقد حدث في مصر زمن سيدنا يوسف عليه السلام خلال السبع سنوات العجاف حينما قلّ عرض المحاصيل حتى أكل الناس معظم ما خزّنوه في سنوات الرخاء، وكان هذا بفضل الله، إذ قيض للمصريين يوسف عليه السلام وزيراً لهم، فأدار لهم شؤون المخزون حتى خرجوا من الأزمة. وحدث التضخم في زمن موسى عليه السلام حينما سلط الله على أهل مصر، لظلمهم أنفسهم، الجراد والضفادع وآفات أخرى فأكلت المحاصيل وغلت الأسعار بشكل فاحش. لكن كل هذا عند المقريزي لا يقارن بما حدث في مصر بسبب الإسراف في زيادة عرض النقود، وبهذا اكتشف المقريزي قبل علماء العالم القديم أو الحديث أهم سبب للتضخم الجامح. ولم يكن زيادة عرض النقود إلا لتغطية نفقات السلطان والأمراء، والتي تضخمت مع بناء قصورهم واتخاذهم العربات الفخمة تجرها الخيل المسومة وزيادة أعداد جندهم يزدادون بهم عزاً وقوة، ولكن السلطان لم يتمكن من زيادة عرض الدينار؛ وهو من الذهب، أو زيادة عرض الدرهم؛ وهو من الفضة، هذان المعدنان نادران. لقد لجأ السلطان إلى زيادة (الفلوس)، مادتها من النحاس أو البرونز (عرفت بالنقود الرخيصة). واستوردت مصر كميات من هذه المعادن الرخيصة، وقامت دار السكة بإصدار المزيد والمزيد من الفلوس، فازداد عرضها بينما المعروض من السلع لم يزدد بالدرجة نفسها، فارتفعت الأسعار واستمرت ترتفع حتى أصبح الغلاء فاحشاً.

وانخفضت القوة الشرائية الحقيقية للفلوس انخفاضاً ذريعاً، ففقد الناس ثقتهم فيها كعملة ورفضوا التعامل بها، يقول المقريزي: «اتخذوا أنواعاً من السلع كعملات يتعاملون بها، وبعض الناس استخدموا أنواعاً من الصدف أو القواقع كنقود. وهذا نفس ما حدث في بداية عشرينيات القرن الماضي حينما أسرفت الحكومة الألمانية في إصدار «المارك» فحدث التضخم الجامح، مما أدى إلى فقدان قوته الشرائية، ثم فقدان ثقة الناس فيه تماماً ورفضوا التعامل به.

ولعل من نافلة القول إن المقريزي لا يرمي من هذا التأكيد إلى إثبات حقيقة علمية بقدر ما كان متحمساً لمهاجمة التوسع في عرض النقد (باتخاذه من المعادن الوافرة)؛ وإلا فهو ينقل في الكتاب ذاته (إغاثة الأمة) أخباراً عن طوائف من البشر تعاملت بغير الذهب والفضة.

وقد دأب الأسلاف من أئمة الفقه العظام على الارتكاز الرشيد على الأصول العامة المستمدة من ثنايا نصوص الكتاب الكريم، والسنة النبوية الطاهرة الواردة إزاء قضايا المال والأعمال، والتي لا تخلو أن تكون جلبًا لمنفعة معتبرة، أو درءًا لمفسدة معتبرة.

ولكي يستمر الاقتصاد متوازنًا في شقيه الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، لابد من أن يكون هناك ارتباط متزامن ومتناسق بين التيار السلعي والتيار النقدي – بمعنى أن كل حركة للنقود لابد من أن تقابلها حركة للسلع – وإلا كان في ذلك استخدام للنقد في غير ما وُجد له، وحدث من الفساد والاختلال الاقتصادي الكثير؛ فزيادة كمية النقود، بشكل غير مقبول اقتصاديًا، عن كمية السلع والخدمات تؤدي إلى حدوث تضخم غير مرغوب في الاقتصاد؛ وفي المقابل، فإن نقصان كمية النقود، بشكل غير مقبول اقتصاديًا عن كمية السلع والخدمات، يؤدي إلى حدوث انكماش غير مرغوب في الاقتصاد .وكلتا الحالتين تمثلان نوعًا من الاختلال الاقتصادي.

وهذا ما دعا إليه المقريزي بصدد إصلاح الاقتصاد الحقيقي، فقد دعا إلى إصلاح الإدارة وإلغاء نظام القُبالة (الذي يتعهد بموجبه المتنفذون والقادة بدفع مبالغ نقدية كبيرة إلى خزينة الدولة مقابل السماح لهم بجمع الضرائب من الفلاحين، وبدافع من الطمع يغالي هؤلاء المتعهدون بفرض الضرائب ليحققوا مكاسبهم الخاصة من الفرق بين ما يدفعونه للدولة وما يأخذونه من الفلاحين)، ويرى المقريزي أن هذا النظام هو الذي قتل الريف المصري وأهلك الأقاليم، ويعتقد أن إصلاح نظام الإدارة شرط لإحياء الريف وإنعاش الزراعة، وهذه

ناحية متقدمة في تحليل المقريزي، إذ يرى أن التركيز على العرض ومرونته يمثل شطر العلاج لمشكلة التضخم[1].

ومن ضمن الأسباب المهمة التي بينها المقريزي للتضخم:

- عنصر الفساد المتمثل في رشوة التجار للحكام، فيترك هؤلاء الراشون يحتكرون الأسواق ويغلون الأسعار عامة دون رادع؛
- الزيادات السنوية التي يفرضها عمال الأمراء على المزارعين فتزيد من تكاليف الزرع وأسعار الغلات في الأسواق؛
- زيادة عرض النقود الرخيصة (الفلوس) بلا رشد، وأنها من أهم الأسباب في جموح التضخم وتجعل له استمرارية؛ لذلك هاجم بشدة النقود الرخيصة، واعتقد جازماً أن نظام النقود الذهبية كفيل بحماية الاقتصاد من التضخم الجامح.

وبمقارنة ما كتبه المقريزي منذ القرن الخامس عشر بالنظريات الحديثة عن أسباب التضخم نجد أنه كان سابقاً لزمانه في بيان خطورة الزيادة في كمية النقود حين تستمر بلا رابط سوى الحكام في إشباع متطلباتهم، ولكنه لم يهمل خطورة بعض العوامل الهيكلية كالاحتكار والفساد في ارتفاع الأسعار بشكل عام، كما لم يهمل الصفة الدورية لبعض العوامل التي تتسبب في غلاء الأسعار مثل نقص الموارد المائية اللازمة للزراعة بين فترة زمنية وأخرى من السنوات، هذه العوامل الهيكلية لها أهمية كبيرة في العديد من الدول النامية.

أما الآثار فكانت تدهور معيشة الفقراء إلى حد الموت، وكذلك تدهور أحوال جميع أصحاب الدخول الثابتة وصغار التجار، وبقيت أحوال كبار التجار وبعض المزارعين لم تتغير كثيراً، أما الحكام الذين قاموا بصك كميات هائلة من الفلوس ليستفيدوا فقد خسروا أيضاً.

1- عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، 2010، ص.ص 52- 53.

وتظهر آثار التضخم في حالة المعاملات التي تحدث وتبدأ في وقت وتستمر إلى أن تتم تصفيتها أو إعادة تقويمها في وقت آخر تنخفض فيه القوة الشرائية للنقود وبالتالي ترتفع الأسعار، وهو ما يؤثر بشكل إجمالي وغير مباشر على الاقتصاد، كما يؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين المتعاملين، مثل الحقوق والالتزامات الناشئة عن الديون، وعدم قدرة أصحاب الدخول الثابتة على شراء احتياجاتهم، وظهور الأرباح الصورية، وتآكل رؤوس الأموال في المشروعات الاقتصادية، وعدم العدالة بين الشركاء في توزيع الأرباح، إلى غير ذلك من الآثار، وبالتالي فمعالجة هذه الآثار تعني قياس مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود، وتحديد من سيتحملها من طرفي المعاملات، والتحوط لتلافي هذه الآثار مسبقاً، أو بنقلها إلى الغير، وغيرها من أساليب الحماية من المخاطر.

ويترتب على ما سبق أثران على درجة خطيرة من الأهمية: أولهما إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يبعدها عن التوزيع الأمثل، وهو ما يؤثر سلباً في نمو الناتج الحقيقي، وثانيهما إعادة توزيع الدخل الحقيقي على نحو لا يرتبط بالكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية.

حاول المقريزي أن يضع حلاً لمشكلة زيادة عرض النقود، فطالب بأن تصك من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها وتقليص عرضها، نظراً لكون عرض هذه المعادن محدوداً.

ورأى أن يقتصر الصك على معدن واحد (إما الذهب أو الفضة) واستبعاد النحاس لأنه يؤدي إلى اختفاء التداول في المعادن النفيسة. ورأى أن للفضة قيمة سلعية أخرى وثمينة غير النقود. وهذه القيمة السلعية للفضة تختلف عن قيمتها الاسمية كنقود، مما دفع مالكيها إلى صهرها واستعمالها في استخدامات أخرى.

ومن هنا نستنتج، وبكل موضوعية، أن المقريزي وضع الأسس لكل من قانون «غريشام» وقاعدة الذهب[1].

1- عبد الحليم عمار غربي، **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 37، جوان 2015، ص.ص 10- 11.

رابعا . الإمام ابن تيمية وأهم أفكاره وإسهاماته

ابن تيمية (1263–1328) قدم الإمام نموذجاً فعالاً للإشراف ومراقبة الأسواق وحماية المجتمع، والحفاظ على قيمه من خلال طرحه لمفهوم الحسبة في الإسلام، كآلية فعالة لضمان العدالة والتوازن في المجتمع، ويُعَدّ كتابه "الحسبة في الإسلام" من الكتب المهمة التي لها تأثير كبير بالفعل على المجتمع والتي تضع آليات ومعايير لضمان استقرار المجتمع وتحقيق العدالة والتوازن الاقتصادي.

من أهم القضايا الاقتصادية التي تناولها ابن تيمية، هي:

1 . **الغش التجاري:** أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية أن الغش يدخل في البيوع بكتمان العيوب وتدليس السلع أي عدم وجود شفافية في المعلومات في السوق، وأن الغش والتدليس يمكن أن يكون في البيع مثل أن يكون ظاهر ما يقدمه البائع خيراً من باطنه، وهو ما قد نشاهده اليوم عند بعض البائعين الذين يجذبون المستهلكين بالشكل البراق للسلعة ثم يفاجأ المشتري بأنه قد اشترى شيئاً مخالفاً، وقال ابن تيمية أيضاً إن الغش قد يكون في الصناعات "مرحلة الإنتاج" مثل السلع الغذائية كالخبز والشواء وغير ذلك، أو سلع الغزل والنسيج من النساجين والخياطين ونحوهم، أو يصنعون غير ذلك من الصناعات، فيجب نهيهم عن الغش والخيانة والكتمان، ومن هؤلاء الكيماوية، الذين يغشون النقود والجواهر والعطر وغير ذلك، فيصنعون ذهباً أو فضة أو عنبراً أو مسكاً أو جواهر أو زعفراناً أو ماء ورد أو غير ذلك.

2 . **الاحتكار:** أكد الإمام ابن تيمية أن الاحتكار فيه ظلم كبير للمجتمع، وأن الاحتكار يكون وقعه شديداً وواضحاً وسريعاً في سوق السلع الغذائية، وقال ابن تيمية إن المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم، وهو ظالم للخلق المشترين، وشدد على ضرورة أن تقوم الدولة أو مَنْ يمثلها "المحتسب" بمنع الاحتكار الذي يقضي على عدالة التوزيع والأسعار[1] .

1– سكينة بويلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 199– 200.

3. المعاملات المحرمة: تحدث ابن تيمية عن المنكرات، ويدخل فيها ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة، مثل عقود الربا والميسر، ومثل بيع الغرر، وربا النسيئة، وربا الفضل، وكذلك النجش، وهو أن يزيد في السلعة مَنْ لا يريد شراءها وسائر أنواع التدليس. وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية إذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل. فالثنائية ما يكون بين (اثنين): مثل أن يجمع إلى القرض بيعاً أو إجارة أو مساقاة أو مزارعة، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك". ومثل أن يبيعه سلعة إلى أجل ثم يعيدها إليه؛ ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا»، والثلاثية: مثل أن يدخلا بينهما محللاً للربا يشتري السلعة من آكل الربا ثم يبيعها المعطي للربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستفيد منها المحلل.

4. البيع الوهمي: دعا ابن تيمية إلى اقتصاد حقيقي وليس وهمي من خلال دعوته إلى أن يقوم المنتجون ببيع السلع الموجودة في الأسواق بالفعل وليست سلعاً آجلة، أي لم تنتج ولم تطرح في السوق، فيجب ألا يبيع البائع سلعة ويحصل على ثمنها قبل أن يطرحها في الأسواق بالفعل، وفي هذا حماية للمنتج قبل المشتري لأن البائع أو المنتج يفترض سعراً معيناً للسلعة قبل إنتاجها أو طرحها في السوق وعندما ينتجها قد تكون التكلفة لديه قد زادت ومن ثمَّ سعرها الحقيقي من الممكن أن يكون أعلى من الذي قد بيع به مسبقاً فيصاب بالخسارة أو الظلم، كما أن بيع السلعة قبل نزولها السوق فيه ظلم للمشتري لأنه يشتري سلعة لم يرها، ومن ثم يحدث للمشتري نوع من التدليس أو الظلم[1].

5. الأسعار: يرى ابن تيمية أن الأصل في التشريع الإسلامي حرية البيع والشراء وما يتبع ذلك من تحديد السعر، إذ ليس في الكتاب والسنة ما يدل على التحديد، بل فيهما ما يدل على الإطلاق وحرية المتبايعين

1- الزهراء عاشور، **الحسبة الاقتصادية في الفكر المالي للشيخ ابن تيمية**، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة دورية صادرة عن جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 22 ، ديسمبر 2013، ص.ص 25-27.

ومن ذلك امتناع الرسول صلى الله عليه وسلم عن التسعير حين غلا السعر في عهده. ولكن ابن تيمية أفتى بأن هناك حالات يجوز فيها التسعير، وفي ذلك يقول: "ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظلم ولا يجوز إكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب". ويقول أيضاً: "فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء أو لكثرة الخلق فهذا إلى الله؛ فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق"، وبهذا المعنى قد اقترب من مفهوم الطلب والعرض بالمفهوم الحديث. وقد بين ابن تيمية الحالات التي يجب أن تتدخل فيها الدولة بالتسعير، وهي) :الاحتكار، وبيع السلع لأناس معروفين فقط، وحالة التواطؤ بين البائعين أو المشترين)، على أن يكون تدخل الدولة وتحديد السعر العادل من خلال التفاوض مع وجهاء السوق وبرضاهم .

6. فكرة الثمن العادل عند ابن تيمية: السعر المتكافئ أو ثمن المثل أو عوض المثل، السعر الذي يبيع به الأفراد سلعهم أو السعر التنافسي الذي يتحدد نتيجة لقوى العرض والطلب، وإذا كان الأفراد يتعاملون بالطريقة الطبيعية (بالمعروف) وبدون ظلم من ناحيتهم فإن الأسعار ممكن أن ترتفع نتيجة لقلة السلع (أي نقص في العرض أو نتيجة لزيادة السكان (زيادة في الطلب)، وانه فقط من خلال الغش والتدليس ممكن للبائع أن يحمل المشتري بسعر أعلى، وهناك تشابه كبير بين سعر المثل لابن تيمية وتوماس الآكويني إلا أن فكر ابن تيمية أكثر تقدما .

7. فكرته عن الأجر العادل أو الأجر المماثل: فلاسفة العصور الوسطى لم يتعرضوا لمشكلة الأجر العادل، وأشاروا فقط أن العامل يأخذ من الأجر ما يتيح له حياه كريمة، أما ابن تيمية فرأى أنه في الأحوال الطبيعية الأجر ينتج عن المساومة بين الأجير وصاحب العمل، وفي حالة الأسواق غير الكاملة فإن السلطات تتدخل لتحدد أجر المثل لكل نوع من الأعمال.

8. الربح المكافئ أو المعادل: رأى ابن تيمية أن من حق البائع الحصول على ربح، وفكرة السعر العادل والأفكار المشابهة للأجور والربح الهدف منها لصالح المجتمع أو المستهلك (مثل أرسطو)، ورأى ابن تيمية أن الأرباح ناتجة عن تضافر العمل والمال معا .

9. ميكانيكية عمل السوق: أضاف ابن تيمية العوامل التي من الممكن أن تؤثر على الطلب[1]:

- رغبات الأفراد متنوعة ومتغيرة باستمرار وتزداد الرغبة في السلعة إذا كانت نادرة؛
- كلما زاد عدد الراغبين في السلعة يزداد السعر، وهو قد أدخل بذلك فكرة الطلب الكلى التي تحدث عنها فيما بعد كل من هنري أوف و فريدمان؛
- إذا كانت الحاجة للسلعة قوية فالسعر سيرتفع بقوة والعكس صحيح، وهو بذلك قد تكلم عن مرونة الطلب؛
- أما العرض فذكر أنه القوة المواجهة للطلب، وهي معرضة للارتفاع والانخفاض، ومصدره هو الإنتاج المحلي أو الاستيراد، ولم يتناول محددات العرض، وقد كان ابن تيمية على وعي تام بانتقال منحنيات العرض والطلب.

6. حقوق الملكية: لم يكن الإمام ابن تيمية منفردا في تناوله لموضوع الملكية، فقد تناوله أفلاطون وأرسطو والرومان ويرون أنه حق مطلق لصاحبه يتصرف فيه كيفما شاء، فقد نظموا الملكية الجماعية باستثناء توماس الآكويني، أما الإمام ابن تيمية فقد كانت نظرته للملكية تقع في إطار الفكر الإسلامي، فالمال هو مال الله والإنسان مستخلف فيه، بالنسبة للملكية الجماعية لها عدة أشكال مثل المياه والمراعي والملكية الفردية لها تؤدي إلى معاناة باقي أفراد المجتمع، وهناك ملكية الوقف وملكية الدولة من زكاة وضرائب وجزية.

1- محمد عودة العمايدة، **التسعير والأثمان في فقه شيخ الإسلام ابن تيمية**، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد 6، العدد 22، لبنان، 2000، ص.ص 15-19.

7. دور الدولة: الواجبات الأساسية للدولة هي إقامة العدل وتوفير الاحتياجات الضرورية والعمل على رفع مستوى الأفراد ويتطلب ذلك أن يكون هناك دخل للدولة، ففي حالة عدم كفاية الزكاة يجب أن تفرض الدولة ضرائب على الثروة وهو متشابه في ذلك مع الإمام الغزالي.

إذا كان ابن تيمية قد فصل دور الدولة في إقامة العدل بين الرعية، وفي دور العقوبات الشرعية على الخصوص في تقويم اعوجاج المجتمع وتنقيته من كل مظاهر الظلم، فيبدو أنه لا يكتفي عند هذا الحد بل يذهب إلى حد اعتبار العدل مبدأ عاما يجب أن يعم الحياة الإنسانية، وأن يكون المنظم للعلاقات الاجتماعية، لذلك نلمس أن العدل مبدأ ينتظم في جميع آراء ابن تيمية. لم يقف ابن تيمية عند حدود تقديم آراء ونظريات بل قدم وصفات كاملة تختزل دور كل الفاعلين في الدولة حكاما ومحكومين، والشروط اللازم توفرها في كل منهم لكي تستوي أمور الدنيا والدين، لذلك لم يكن اهتمام بن تيمية بالدولة كمحور اقتصادي اهتماما عاما، بل ناقش مختلف تفاصيل هذا الدور معرّفا بمختلف وظائفها الأساسية المتعلقة بالمجال الاقتصادي، مشيرا إلى المهام الموكلة إليها كجهاز للحفاظ على التوازن والعدالة. فالدولة عند ابن تيمية تتدخل في المجال الاقتصادي من خلال وظيفتين: الأولى تدبير الشؤون المالية (جمع الأموال السلطانية، التوزيع، تنمية الموارد، تشجيع الإنتاج...)، والثانية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال دور الحسبة وتطبيق العقوبات الشرعية.

فالدولة إذن لها دور مزدوج وهو أكبر من أن يقوم به فرد أو جماعة، وهذا ما يبرز أهمية دور الدولة وتدخلاتها عند ابن تيمية، إلا أن الشرط الذي ينظم هذا الدور المزدوج هو مدى تحريها لمبدأ وقيمة العدل[1].

1- فريد أمار، **الرقابة الشرعية للدولة في المجال الاقتصادي عند ابن تيمية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 81، فيفري 2019، ص.ص 23-26.

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي

أولا . النظام الإقطاعي (العصور الوسطى)

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي و ذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية باحتلال روما و كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي و الغربي تقوم على سيادة أهل روما و على نظام الرق و التجارة بين مختلف أجزائها و كان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476 م) في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لدى عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم ومع مرور الوقت بدا هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية فأصبحت وظائفهم و ألقابهم وراثية و صاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص,كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم و كان لكل إقطاعية جيشها الخاص وبدأ أغلب الإقطاعيين بإصدار النقود بأسمائهم و بذلك بدت الإقطاعية و كأنها وحدة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و بالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمتهِ الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي و الاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم وتنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين[1] :

- **المرحلة الأولى:** وتمتد من نهاية القرن 6م إلى القرن 11م واتسمت هذه المرحلة بما يسمى باقتصاد المنيعة المغلق والذي تميز بسيطرة الريف وأهمية الزراعة والإنتاج الزراعي وارتباط الحرف والمبادلات في الزراعة في ظل اقتصاد طبيعي يستهلك ما ينتج .
- **المرحلة الثانية:** وتمتد من قرن 11م إلى 15م والذي بدأت فيه عناصر النظام الإقطاعي في التحلل والضعف .

1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

1. طبقات المجتمع الإقطاعي

وتتمثل في الإقطاعيون، القن، طبقة الفلاحين الأحرار. ويمكن ذكر أهم التزامات القن لسيده في النقاط التالية:

- العمل المجاني من 3 إلى 5 أيام في الأسبوع .
- الأعمال الإضافية مثل: حرث وحصاد الأرض . . .الخ.
- مقابل عيني .
- ضرائب مختلفة خاصة المرتبطة بالمناسبات (زواج . . .) .

2. الطرق الزراعية

أهم الطرق الزراعية المتبعة هي:

- نظام الحقل الواحد .
- نظام الحقلين.
- نظام ثلاثة حقول.

3. خصائص النظام الإقطاعي

- إن الدوافع الاقتصادية في هذا النظام تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي و الفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته، فليس الغاية من العمل هو زيادة الرفاهية بل مجرد الحفاظ على ما هو ضروري و مألوف، وبمعنى آخر الاقتصاد هنا هو "اقتصاد حاجة"، أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي.

- من ناحية التنظيم الحقوقي و الاجتماعي في هذا النظام فإنها ترتكز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي[1].

ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج "الأرض" واستغلال الفلاحين. و كانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها ومَنْ فيها من أقنان و فلاحين. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل حقوقي، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءَهم و حمايتهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد البنية الطبقية للمجتمع الإقطاعي كما يحدد طريقة توزيع المنتجات، إلى جانب ذلك وجدت في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين، الذين مارسوا الاستثمارات الخاصة التي تعتمد على ملكيتهم لوسائل إنتاج محدودة من الأدوات الصناعية الحرفية، أو وسائل الإنتاج الزراعـي.

وفي مرحلة تكوُّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام[2].

- أما من الناحية التقنية، فأدوات الإنتاج ظلت بدائية بسيطة و محدودة، لا تعرف التطور و الاختراع، فالتطور في وسائل الإنتاج يحتاج إلى حافز أساسي عملي يتعلق بزيادة الطلب على المنتجات، و حافز فكري يتعلق بضرورة توفر بيئة فكرية تساعد على التفكير و هذا ما كان غابا بشكل مطلق في هذه المرحلة من تاريخ أوربا، بحيث أن الكنيسة احتكرت المعرفة و رفضت إي محاولات للتفكير و التأمل،

1- أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، ط1 ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سوريا، 1965، ص.ص 54-55.

2- الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "**الأنظمة الاقتصادية**"، منشور عبر الموقع:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=149845

وسعيا منها للحفاظ على الوضع القائم لضمان استمرار استفادتها من نتائج هذا التنظيم و استمرار هيمنتها على الحياة بكافة مجالاتها .

و عموما يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

- أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي (الإنتاج بغرض الاستهلاك) .
- يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي و اعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود .
- تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عاملا الأرض والعمل .
- بالرغم من تزايد أهمية السوق بمرور السنين، كانت على وجه التحديد جانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطي .

4. أسباب سقوط النظام الإقطاعي

- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقي .
- التطور في النشاطات الحرفية وفي المبادلات والذي أدى إلى إعادة الدور الذي تؤديه المدن .
- ظهور الدولة المركزية القومية في معظم دول غرب أوربا .
- الحروب الصليبية لأن هذه الحروب وتأمين متطلباتها اقتضى الحاجة.

ثانيا . النظام الحـرفي

تعتبر المنظمات الحرفية الصورة الأولى للنقابات العمالية التي نراها اليوم، ففي مجال الصناعات الحرفية ظهرت تنظيمات نقابية إبتداءا من القرن 12 م، تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس

1- مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2007، ص 31.

النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها مهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي[1]:

- تحديد الأسعار والمحافظة عليها، تحديد عدد العمال في كل حرفة، مع وضع شروط للعضوية في النقابة.
- الإشراف على الإنتاج وضمان جودته.

1. عوامل نشأة النظام الحرفي

إن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنظام الاقتصادي جديد وهو النظام الحرفي، إذ أخذت في الظهور ابتداء من القرن الثالث عشر، واكتمل نموه في القرنين الرابع والخامس عشر.

وتتمثل عوامل ظهور النظام الحرفي في:

- **الهجرة الريفية:** نتيجة للأعمال السخرة التي كان يقوم بها الفلاحون الأقنان ونتيجة لظهور الدولة القومية بدأ تحول الفلاحين الأفنان من الريف إلى المدينة وامتهان النشاطات الحرفية كوسيلة للحياة الاجتماعية الجديدة كما أن النبلاء الإقطاعيين أنفسهم بدءوا يفضلون الفلاحين الأحرار وذلك لتنظيم المزارع وإنتاجية أوفر إذ أصبحت العلاقة بين النبلاء والفلاحين علاقة مالك ومستأجر وخاصة بعد توسع نظام المبادلة النقدي.
- **توفير الأمن:** إذ لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى بالاقتصاد إلى اخذ صور جديدة وتوجه نحو بناء الاقتصادي القومي حيث توسعت الطرقات المأمونة وهذا بدوره أدى إلى توسع المبادلات ونشاط التجارة ونمو المدن وازدياد السكان بها.

1- محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص35 .

- **الحروب الصليبية:** لقد لعبت الحروب الصليبية دورا أساسيا في وضع حد لسلطة إفراد الإقطاع، إذ بدأت الحكومات القومية في تدبر أمرها بجمع الجيوش وتوفير لهم الاحتياطات اللازمة وهذا تمثل من الناحية في ضم بعض القطاعات الفلاحية إلى الدول القومية لتمويل نفسها ومن ناحية أخرى تجنيد الفلاحين للحروب.
- **نشأة المدن الحرة:** نتيجة إلى تزايد السكان وهجرة الفلاحين الأقنان ظهرت لوجود مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديل سلطة الإقطاع وهذا مما شجع النشاط الحرفي، وبالتالي مهد لنظام الرأس المالي مع بداية العصر الحديث.
- **الصناعة والنقابات الطائفية:** كان قوام الصناعة في مرحلتها الأولى صناع متخصصون الذين يعرفون باسم" أصحاب الحرف" إذ كان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يقوم بالنشاط الصناعي لوحده مع إفراد أسرته.

ثالثا . النظام الاقتصادي الرأسمالي

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي. الذي ظهرو ازدهر في أوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة.

1 . العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي

وكانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي و زوال النظام الإقطاعي ما يلي[1]:

أ- القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية: وتتمثل في العوامل التالية:

- هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل.
- انتشار استعمال النقود المعدنية (الذهب و الفضة) في التبادل.

1- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 79.

- تحالف تجار المدينة مع الملوك.

ب- ازدياد عدد السكان: شهد سكان أوربا عامة و خاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداء من منتصف القرن 16 و ذلك لعدة أسباب و هو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها أثمانها و هو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسماليـــة (حيث لم يعد المزارع يزرع و ينتج لنفسه و لأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق ربح).

ج- الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الأوربية : خرجت أوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح و الوصول إلى الشرق سنة 1498 و وصولها إلى العالم الجديد سنة, 1492 حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم - أمريكا و أفريقيا و الشرق الأقصى – و كان لهذه الفتوحات و الاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

- أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق و المبادلات.
- تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.
- توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج - صناعة و زراعة.

د- التطور الفكري و الإصلاح الديني: لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة ,فأصبح للعمل في الزراعة و الصناعة و كل الأعمال و الأنشطة بمافيا الزراعة نفس الأفضلية, كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا و إنما مشاركة في الربح و هو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي و لم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

هـ- تطور النظم النقدية : حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع و المدخرات للمدخرين و المودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار و بالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

2. تعريف نظام الاقتصاد الرأسمالي

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه [*]: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) – سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص[1].

كذلك هو نظام اجتماعي اقتصادي حل محل النظام الإقطاعي، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال أجر العامل ويشكل فائض القيمة القانون الأساسي للنظام الرأسمالي.

و تجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية و من هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية.

*- لتعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب مراعاة عدة عناصر أساسية هي: الفرد أو الأفراد الرأسماليين، ثم الجمع بين عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام، ثم استخدام الآلات والتقدم الفني، كل ذلك بهدف الربح وتراكم الثروة.
وبالتالي يمكن النظر للرأسمالية، كنظام، على أنها ذلك النظام، الذي يقوم على مبدأ الإتاحة للأفراد العاديين حق تملك وسائل الإنتاج المختلفة، والتنافس مع نظرائهم، بهدف تحقيق الكسب المادي، مع التأكيد على عدم التدخل الخارجي في طبيعة عمل القوانين الطبيعية، التي تحكم تعامل الأفراد بعضهم مع بعض، و الدول بعضها مع بعض.

1 – عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1990، ص 189.

3. أسـس النظام الرأسـمالي

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس هي[1]:

أ – الحرية الاقتصادية: أي أن الفرد حرّ في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك. فهو حرّ امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده. عملاً بمبدأ آدم سميث "دعه يعمل اتركه يمرّ ".

وترتب من الحرية الاقتصادية مساوئ عديدة نذكر منها ما يلي :

* حرية الامتلاك: ترتب عنها تركز عوامل الإنتاج في أيدي فئة قليلة أي عند أصحاب رؤوس الأموال الضخمة في حين تبقى الأغلبية من المجتمع لا تملك هذه الوسائل ومن ثم تبقي في خدمة المجموعة الأولى.
* حرية العمل: أصحاب المعامل يضعون شروطًا مجحفة وقاسية أثناء التشغيل وتصبح اليد العاملة تخضع لمبدأ العرض والطلب خاصة في ميدان الأجور.
* حرية الإنتاج: هذه تجعل المنتج يبحث عن الربح السريع وبالتالي لا يراعي مصلحة الشعب.
* حرية الاستهلاك : ونجم عنها أن فئة تستطيع أن تستهلك ما تريد (فئة محدودة العدد) . وأخرى غير قادرة على الاستهلاك (طبقة عريضة من المجتمع) .

ب – قانون العرض والطلب (جهاز الثمن):

في هذا النظام يكون الإنتاج موجه نحو السوق، أي أن الإنتاج مرتبط بقانون العرض والطلب والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار لأن ارتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجين آخرين إلى إنتاج هذه السلعة.

1– أشرف محمد دوابة، **الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج**، الطبعة الأولى، دار السّلام، مصر، 2010، ص38.

مما ينجم عنه كثرة المنتجات وحينها يفوق العرض الطلب فتنخفض الأسعار فيتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج ومن ثم قلّة المنتجات فيرتفع الثمن من جديد .

- **سلبيات هذه العملية** : لمّا يتسابق أصحاب المشاريع إلى إنتاج السلعة المطلوبة في السوق يترتب عنها زيادة العرض عن الطلب تنخفض الأسعار ويحدث التكدّس ثم يؤدي ذلك إلى إفلاس المؤسسات الصغيرة، فتغلق أبوابها وتطرد عمالها، فتحدث الأزمة الاقتصادية والاجتماعية معًا، رغم توفر الإنتاج.

جـ – المنافسة الحرّة: وهي ناتجة عن الحرية المطلقة لذا فهي إحدى خصائص النظام الرأسمالي. والهدف منها هو السيطرة على الأسواق لتحقيق أكبر ربح[1]. وهذا التنافس يؤدي إلى بقاء الأقوياء بينما المؤسسات الضعيفة تنهار ولا تستطيع أن تصمد أمام المؤسسات القوية لذا تضطر إلى الذوبان والاندماج في مؤسسات قليلة العدد وضخمة الحجم احتكرت الإنتاج وفرضت سيطرتها على الأسواق الدولية مثل التروست والكارتل.

التّروست: هي اندماج عدة مؤسسات وتوحيدها تحت إدارة واحدة قصد التحكم في السوق أي رفع الأثمان أو تخفيضها .

الكارتل: هو اتفاق يجمع عدّة مؤسسات لها نفس المنتوج للحد من المنافسة فيما بينها مع احتفاظ كل مؤسسة بشخصيتها واستقلالها المالي والاقتصادي.

إن الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي كلّها تخدم هدف واحد وهو تحقيق الربح السريع، فهو الدافع الأقوى لأي عملية اقتصادية لدى الرأسمالي والإنتاج في هذا النظام ليس

1- يوسف كمال، **الإسلام والمذاهب الاقتصاديَّة المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1990، ص 29.

من أجل توفير وإشباع الحاجيات الأساسية للمجتمع وإنما من أجل تحقيق رغبات صاحب المشروع لأن المنفعة الخاصة هي محور اهتمام هذا النظام.

4. الرأسمالية التجارية

المركنتيلية جاءت من الكلمة الانجليزية Marchant والتي تعني التاجر وأما اصطلاحا فهي المذهب الذي أولى اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة واعتبرها أساس ثروة الأمم ومنبع قوتها واعتمدت المركنتيلية على عدة مبادئ من أهمها[1]:

- اعتبر الذهب والفضة أساس القوة الاقتصادية لكل بلد .
- رفع الصادرات وتقليص الواردات.
- حماية الإنتاج الوطني.
- إنشاء شركات تجارية كبرى قصد التحكم في التجارة الخارجية .

و لما كانت قوة الدولة و ثروتها تتحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة – ذهب و فضة – فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في أوربا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية و ذلك عن طريق الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة(تولى الحاكم – الملك – إدارة مجهودات الدولة من اجل ذلك) سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية.

أ- جوهر الرأسمالية التجارية

تعرض فكر التجاريين إلى بعض الأسئلة التي كانت تشغل فكر المجتمع في تلك الفترة مثل بعض الأمور:

- ما هي الثروة، وكيف يمكن زيادتها ؟
- كيف يمكن توزيع هذه الثروة بين البلدان؟
- ما هو سبب ارتفاع الأسعار ؟

1- بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب،الجزائر، 2014، ص 59.

ويمكن تلخيص هذه الإجابات في التالي[1]:

- يجب أن تكون الدولة قوية وقوتها تكمن في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة في الثروة، والثروة عند التجاريين، هي: مقدار المعادن النفيسة الموجودة في البلد؛ هذا هو المقصود بالثروة (الثروة تتمثل في المعادن النفيسة) .
- نلاحظ أن التجاريون قد نادوا في كل بلد، إلى أن على كل بلد أن يسعى إلى أن يزيد كمية ما لديه من معادن نفيسة ذهبًا أو فضة، مما هو موجود لدى البلدان الأخرى بشكل مباشر، أو عن طريق امتلاك أو توسيع رقعة هذه الممالك في العالم الجديد "أمريكا"، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية، ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم، وأن ما تكسبه مملكة من الممالك أو دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى، من هنا كانت نظرتهم ذات طابع وطني خالص، والبعض يقول: أن هذا الطابع عدواني.
- نلاحظ أن التجاريون قد أصيبوا بالرعب مما لاحظوه من ارتفاع الأسعار في زمنهم، وقدم أحد المفكرين، وهو المفكر الاقتصادي "بودل"، تفسيرًا لأسباب هذه الظاهرة في نظريته باسم النقود وملخص هذه النظرية: هو أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كميات النقود أي عرض النقود .
- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية من الاقتصاد في الزراعة ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية؛ لأن الناتج الفائض عندها يزيد من ثراء الدولة؛ فقد كانوا ينظرون إلى أن التجارة، وتليها الصناعة، هي النشاط ذو الأهمية لأنه النشاط الذي سيحقق للدولة مزيدا من الثراء عن طريق زيادة حصيلتها من المعادن النفيسة والصناعية.

1- بن حمود سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

ب- أنواع السياسات التجارية

قد أخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة نوجزها في ما يلي[1]:

- السياسة المعدنية في اسبانيا خلال القرن 16:

كانت اسبانيا في تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا، لذا حاولت الدولة الاحتفاظ بهذا الوضع، حيث سنت الحكومة مجموعة من القوانين لتجريم تصدير الذهب والفضة، كذلك الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات واستغلال المناجم الموجودة في مستعمراتها، ومن الإجراءات والتدابير المتخذة:

- إصدار التشريعات الهادفة إلى تجريم تصدير المعدن.
- تنظيم التجارة الخارجية تصديرا واستيراد على النحو الذي يضمن عدم خروج المعدن النفيس.
- إتباع سياسة المقايضة قي عمليات الاستيراد.

اتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني و يعتبر أكثر إشكال السياسة التجارية بساطة، وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو من مناجم مستعمراتها و منع خروجه.

- السياسة الصناعية في فرنسا خلال القرن 17:

لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب والفضة كاسبانيا، الوضع الاقتصادي مختلف إلا ان هذا لا يعني انه لا يوجد بديل، تدعى هذه السياسة بمذهب الكولبري وهي تنسب إلى الوزير الفرنسي كولبير (Colbert) الذي قام بتطبيقها وهي مستوحاة من أفكار الكتاب التجاريين ومنهم جان بودان، أنطوان دي مونت، ميلون، وتقوم هذه السياسة على زيادة الصادرات على الواردات، على أن تكونالصادرات من المنتجات الصناعية وليست الزراعية وهذا لكون المنتجات الصناعية في الغالب قيمتها أكبر من المنتجات الزراعية

1- بن حمود سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

وأن الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثل الزراعة، وبذلك يمكن التحكم في كمية المنتجات الصناعية، ولذلك كان من الواجب تشجيع الصناعة وتقويتها وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مساعدة المشروعات الصناعية بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى.
- حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي.
- إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية.
- إصدار تشريعات تهدف إلى تحسين أساليب الفن الإنتاجي وذلك لضمان جودة المنتوج.

– السياسة التجارية في انجلترا خلال القرنين 17 و 18:

اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة والثمينة عن طريق تصدير السلع المحلية للخارج وتقديم الخدمات التجارية، وقد ساعدها في ذلك أسطولها البحري الذي تميزت به على الدول الأخرى، ولكي تشجع الدولة التجارة الانجليزية فرضت من القوانين ما يحمي تلك التجارة ومن أمثلة ذلك قانون الملاحة الذي أصدره كرامويل سنة 1651 ومنها:

- أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الانجليز.
- دعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج.
- يتم نقل السلع الواردة إلى انجلترا على سفن انجليزية أو على سفن البلد المنتج لهذه السلعة (الأسطول يقوم بخدمات النقل مقابل حصوله على أرصدة ذهبية) .

5. الرأسمالية الصناعية (1750–1914):

عرفت أوربا ابتداء من القرن 18 موجة عارمة من الاختراعات و الاكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها– صناعة الحديد و تعدين الفحم . و صناعة المنسوجات . و توليد الطاقة

المحركة – الشئ الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج و التكوين الرأسمالي و أصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني.

أ- تعريف الثورة الصناعية:

يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في أوربا عامة و انجلترا خاصة ومست قطاع الصناعة والمواصلات وأحدثت تغييرا جذريا عليها و التي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي.

ويمكن تعريف الرأسمالية الصناعية بأنها النظام الذي يتبلور فيه التقدم الآلي والناتج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي والإنتاجي سواء كان ذلك في صورة المصانع أو الورش الحديثة، والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية[1].

ب- أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا:

الانقلاب الصناعي هو سلسلة تغييرات أساسية في أساليب الصناعة حيث أصبح الإنسان بسببها يعتمد على الآلات في إنتاج مصنوعاته وأصبحت هذه الآلات تعمل وتدار بقوى غير بشرية سخرها الإنسان أو اخترعها كالبترول والكهرباء وحديثا الطاقة الذرية، وهناك عدة عوامل أدت إلى حدوث الثورة أو الانقلاب الصناعي ومنها:

- الزيادة في عدد السكان.
- اتساع تجارة أوربا الداخلية و الخارجية.
- وفرة رؤوس الأموال و إمكانيات التراكم الرأسمالي .
- الحرية الاقتصادية و عدم التدخل الحكومي.

---

1 - أنظر:

– أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 89 .

– فرنان برودل، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر**، الطبعة الأولى، ترجمة: مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 667.

ج- **أهم مظاهر الثورة الصناعية :** كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي:

- تحسن آلات الغزل والنسيج .
- استخدام قوة الماء والبخار في تشغيل الآلات الكبيرة.
- استخدام البترول.
- استخدام الطاقة الكهربائية.
- انتقال المصانع من المنازل إلى المؤسسات الصناعية.
- تسهيل سبل المواصلات.
- تعدد الصناعات.

6. مرحلة الرأسمالية المالية (أواخر القرن 19 م)

تميزت مرحلة الرأسمالية المالية بتطور وظيفة البنوك نحو ميدان الاستثمار وظهور أشكال جديدة من الشركات، إضافة إلى تزايد تأثير البورصات في الاقتصاد وظهور التركيز المالي (الهولدينغ)، مما جعل البنوك تتحكم في النظام الرأسمالي.

كما تميزت تلك الفترة بالدلائل الاقتصادية التالية[1]:

- تمركز الإنتاج والرأسمال تمركزا أدى إلى نشوء الاحتكارات التي كان لها دورا كبيرا في التحكم وتوجيه الحياة الاقتصادية.

- اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.

- تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين، وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.

1- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية- التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 95.

– **تطور الرأسمالية المالية:** فرض التقدم الصناعي والحاجة إلى تمويل المشاريع الكبرى، تحولات في بنية ووظيفة البنوك التقليدية ذات الطابع العائلي، فظهرت بنوك جديدة على غرار الشركات المجهولة الاسم، لم تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار وأرباب الصناعة فقط، بل أصبحت توظف جزءا من رأسمالها في النشاط الصناعي فتح ولت إلى مؤسسة بنكية رأسمالية صناعية، وبذلك أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك.

المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين

أولا . معاهدات السلام والمشكلة الألمانية

1 . ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى:

كانت ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى دولة عظمى بكل معنى الكلمة، وأقوى دول القارة، وللدول العظمى مصالح مستديمة توجه سياستها الخارجية مهما كانت الحكومات أو نوع النظام السياسي منها.

وفي السنوات العشر قبل الحرب كانت ألمانيا على درجة واسعة من النمو الاقتصادي والسكاني، فقد كان النمو الاقتصادي فيها عظيماً وأفضل من إنكلترا، لأن ألمانيا حققته دون القضاء على الزراعة بل طورتها . وكانت أول دولة أوروبا في استخراج الفحم الحجري، والأولى في الصناعات التحويلية المعدنية، وكذلك الكيميائية والكهربائية، وفي صناعة النسيج تأتي مباشرة بعد بريطانيا . يضاف إلى ذلك ما عرف عن الألمان من روح المبادرة في المشاريع، وحب النظام والاندفاع في العمل، لكن مع غطرسة قومية لا تخلو من نوازع السيطرة.

كانت ألمانيا ما بين أعوام 1900–1914 أكبر مصدر في العالم للمنتجات الصناعية، مع نجاحات واضحة في التجارة الخارجية، لكن كان يهيمن على تفكير الألمان أنه لاستمرار نجاحاتهم الاقتصادية يجب فتح أسواق جديدة، بينما كانت سياسة بسمارك مبنية على الحفاظ على المكتسبات في القارة ولا ضرورة للمغامرة وراء أراضي جديدة. لكن بعد سقوط بسمارك عام 1890 فضلت الجامعة الجرمانية سياسة

التوسع في القارة أولاً، لضم ألمان الخارج: سكان النمسا، والبلطيق، وألمان هنغاريا، والهولنديين، والفلمند. وخارج القارة كانت سياسة غليوم الثاني على خلاف سياسة بسمارك، فقد كان يسعى لمكان تحت الشمس، ولكن ألمانيا، التي استفاقت متأخرة على عملية الاستعمار، لا يمكن أن تطالب بما بأيدي الدول الاستعمارية العريقة التي لم تترك مكاناً لمستعمر جديد.

فكرت ألمانيا بمراكش، وحاولت الامتداد نحو آسيا الصغرى عبر مشاريع اقتصادية، ولكن الحكومة الألمانية لم تتمكن من تلبية دعوات الجرمانيين الاستعمارية إلا بإقليم واحد استعمرته هو أفريقيا الوسطى. وكانت ألمانيا تعتمد في سياستها الخارجية على امتلاكها لأقوى جيش في العالم، له دعم شعبي هائل، وأسطول حربي كبير أسسه الأميرال جون تيربيتز. وإزاء هذه القوة العسكرية والمطامع الواضحة نشأ الوفاق الودي أو الثلاثي عام 1904 من تكتل فرنسا وروسيا وبريطانيا لتطويق الخطر الألماني، وقد صرحوا بأنهم لا ينون مهاجمة ألمانيا، وأن تكتلهم فقط لحفظ السلام ومنعها من خرقه.

2. ألمانيا في الحرب العالمية الأولى

منذ 1904 بدأت تحدث أزمات دولية تهدد بالحرب، ومنها الأزمة المراكشية التي وقفت فيها ألمانيا ضد توطيد نفوذ فرنسا في المغرب العربي، ثم تلتها الأزمة البلقانية حين ضمت النمسا البوسنة والهرسك، وبعدهما جاءت أزمة أغادير، التي كانت تجديد للأزمة المراكشية، وحصلت بنتيجتها ألمانيا على القسم الداخلي من الكونغو الفرنسية كترضية. هذه الأزمات كانت كلها ذات خلفيات اقتصادية، فالمكاسب الاقتصادية ولدت لدى الدول الاستعمارية رغبة في القضاء على المنافسين بالقوة، لكن مما يحير أنه عندما تشتد رغبة السياسيين للحرب يعبر رجال الأعمال، وهم المعنيين المباشرين بالمنافع الاقتصادية، عن مقتهم لها، فالحرب تضر بتجارتهم وتوقف تعاملاتهم[1].

1 - https://ar.wikipedia.org/wiki/ألمانيا_في_الحرب_العالمية_الأولى

لكن يجب أن لا ننسى أن هناك أيضاً أسباباً أخرى، فقد سبقت الحرب الأولى حالة من الهياج القومي العظيم في ألمانيا، بسبب قضية الألزاس واللورين التي عادت للتفاعل قبل الحرب الأولى، علماً أنها كانت على الدوام سبباً لوقف كل تقارب فرنسي ألماني، ففرنسا تريد من ألمانيا التخلي عن المطالبة بها، وألمانيا تريد استعادتها.

بدأت شرارة الحرب بقتل ولي عهد النمسا من قبل شبان قوميين صرب، فوجهت النمسا إنذاراً إلى صربيا، وأخذت تستعد لسحق حركتها التحررية، هنا تدخلت روسيا واتخذت بعض التدابير العسكرية، فقامت ألمانيا بإنذار روسيا لعدم التدخل، ردت روسيا بإعلان النفير العام، فأعلنت ألمانيا النفير العام، وتبعتها فرنسا . وأعقبت ألمانيا ذلك بإعلان الحرب على روسيا ثم على فرنسا لدعمها روسيا، وسارعت بريطانيا لتدخل الحرب إلى جانب فرنسا.

مع أن القائد الألماني لودندورف تمكن أن يحقق انتصارات على البريطانيين والفرنسيين على الجبهة الغربية عام 1918، لكنها كانت حرباً مضنية لكل الأطراف، والغريب أن الحكومات استمرت بخوضها دون كلل، فقد أراد كل طرف منها المضي نحو نصر حاسم أو صلح ظافر. وكان من الممكن أن تستمر لسنوات وسنوات إلا أن حدثان غيرا مجرى الحرب كلية هما: الثورة البلشفية ودخول أمريكا الحرب. وعندما أخذت بريطانيا وفرنسا تستقويان بأمريكا ومواردها الهائلة، وأعلنتا بكل مجال أنهما الآن تريدان سحق ألمانيا، تدخل الرئيس الأمريكي ولسون وصرح بأنه لا يريد سحق ألمانيا، بل سحق الروح العسكرية الألمانية، وتشجيع الأوساط الحرة في ألمانيا.

في الوقت الذي أجهد فيه الطرفان وصل الدعم الأمريكي ليقلب موازين القوى، ولما كتب لودندورف إلى غليوم يشرح له سوء الموقف الألماني، قال: أرى أننا غلبنا، إننا على حدود قوانا، يجب إنهاء الحرب. ثم طلب لودندورف الهدنة مباشرة لإنقاذ جيشه، واتصل مع ولسون الذي رفض التفاوض إلا مع حكومة تمثل الشعب الألماني، فاستقال لودندورف وتنازل غليوم الثاني عن العرش. وفي هذه الأثناء أخذت تنتشر من

برلين حركة ثورية ضد الحرب وضد الحكومة، مما دفع الألمان للتساؤل: هل غلب الجيش الألماني بقوة السلاح؟ أو طعن من الخلف بسبب الثورة؟ فالقوميون الألمان ونازيو هتلر كانوا يعتقدون بأن الثورة هي السبب، علماً بأن حركة برلين الثورية لم تبدأ إلا بعد إرسال وفد المفاوضات الألماني للهدنة، وإعلان أن الحالة العسكرية ميئوس منها.

عقدت مباحثات السلام بفرساي وتمخضت عن معاهدة، وصرح الألمان منذ البداية أن معاهدة فرساي فرضت عليهم دون مناقشة، وأسموها: (إملاء فرساي). وفكر بعض الألمان برفض توقيعها، لكن كبار القادة الألمان ومعهم الرئيس هندنبرغ أكدوا من أن هذا غير ممكن، لأن ألمانيا انهارت عسكرياً وسياسياً ومعنوياً. ونتيجة لمعاهدة فرساي أضاعت ألمانيا الألزاس واللورين، والممر البولوني، ودانتزغ أصبحت حرة، وأراضي ضمت لبلجيكا وأخرى للدنمرك، ففقدت بذلك ألمانيا حوالي عشر سكانها، هذا عدا عن التعويضات المالية الهائلة المفروضة عليها، كما حدد تعداد جيشها، وأن يكون دون مدفعية ثقيلة أو طيران، ومنع التجنيد الإلزامي، ونزع سلاح منطقة رينانيا. إن هذا السلام الذي أقامته معاهدة فرساي كأنه كان مقدمة للحرب التالية، وقد قيل: إن فرساي حضت ألمانيا على الأخذ بالثأر، دون أن تنزع منها وسائل الأخذ بالثأر. فقد أقامت المعاهدة حول ألمانيا عدداً من الدول الضعيفة تستطيع أن تبتلعها بسرعة، خاصة مع امتلاكها لجيش محترف، يمكن أن يتحول بكامله إلى ضباط وصف ضباط في جيش جديد كبير. كما أن معاهدة فرساي لم تمس القوة الصناعية لألمانيا، بل شجعتها على أمل أن يتم دفع التعويضات من إنتاجها.

3. معاهدات السلام

معاهدة فرساي هي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى .وتم التوقيع على المعاهدة بعد مفاوضات استمرت 6 أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام 1919 وقّعا لحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى من جانب اتفاقيات منفصلة مع القوى المركزية الخاسرة في الحرب

الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية وبلغاريا، تم توقيع الاتفاقيات في 28 يونيو 1919 وتم تعديل المعاهدة فيما بعد في 10 يناير 1920 لتتضمّن الاعتراف الألماني بمسؤولية الحرب ويترتب على ألمانيا تعويض الأطراف المتضرّرة مالياً . وسمّيت بمعاهدة فرساي تيمناً بالمكان الجغرافي الذي تمّ فيه توقيع المعاهدة وهو قصر فرساي الفرنسي.

تمخّضت الاتفاقية عن تأسيس عصبة الأمم التي يرجع الهدف إلى تأسيسها للحيلولة دون وقوع صراع مسلّح بين الدول كالذي حدث في الحرب العالمية الأولى ونزع فتيل الصراعات الدولية. أدت الاتفاقية إلى خسارة ألمانيا بعض أراضيها ومستعمراتها لصالح أطراف أخرى، ومن تلك الأراضي الألمانية مقاطعة شاندونغ صينلصينية التي آلت إلى اليابان عوضاً عن الصين مما تسببت بالقلاقل في الصين وتسيير المظاهرات الاحتجاجية. خسرت الدولة العثمانية أيضاً أراضي واسعة في أوروبا وآسيا وانتهت كإمبراطورية[1].

وفيما يتعلق بالقيود العسكرية على ألمانيا، فقد نصّت الاتفاقية أشد الضوابط والقيود على الآلة العسكرية الألمانية لكي لا يتمكن الألمان من إشعال حرب ثانية كالحرب العالمية الأولى، فقد نصّت على التجريد العسكري للجيش الألماني والإبقاء على 100.000 جندي فقط وإلغاء نظام التجنيد الإلزامي الذي كان يعمل به في ألمانيا . ولا تستطيع ألمانيا إنشاء قوة جوية والتقيد بـ 15.000 جندي للبحرية بالإضافة إلى حفنة من السفن الحربية بدون غواصات حربية . ولا يحق للجنود البقاء في الجيش أكثر من 12 عاماً وفيما يتعلّق بالضبّاط، فأقصى مدّة يستطيعون قضاءها في الجيش هي 25 عاماً لكي يصبح الجيش الألماني خالياً من الكفاءات العسكرية المدرّبة ذات الخبرة.

ونصّت الفقرة 232 من المعاهدة على تحمّل ألمانيا مسؤولية الحرب وتقديم التعويضات للأطراف المتضرّرة وحددت التعويضات بـ 269 مليار مارك ألماني وخفّض هذا المبلغ ليصبح 132 مليار مارك، ويفيد الاقتصاديون أنه بالرغم من تخفيض الرقم الكلي لتعويضات الأطراف المتضرّرة، إلا أنه يبقى مبالغاً فيه .

1- https://ar.wikipedia.org/wiki/معاهدة_فرساي

أثقلت الديون الملقاة على عاتق ألمانيا من عجلة الاقتصاد الألماني مما سبب درجة عالية من الامتعاض الذي أدى إلى إشعال الحرب العالمية الثانية على يد المستشار الألماني أدولف

4. ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

إنّ تأثير الحرب العالمية الثانية على ألمانيا كان تأثيراً كبيراً جداً، فقد تمّ تقدير خسائر ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وفقاً لدراسات حديثة بما يزيد عن الخمس ملايين قتيل من العسكريين فقط، بالإضافة إلى مئات الآلاف أو ملايين البشر الذين سقطوا نتيجة القصف الجوي والتهجير ضد الأقليات وغيرها ممّا حدث في ألمانيا خلال الحرب، فيقدّر إجمالي الضحايا في ألمانيا بحوالي 11% من مجموع التعداد الألماني في تلك الفترة والذي يقارب 7.5 مليون شخصاً . وأمّا أولى النتائج بعد الحرب العالمية الثانية هي انقسام ألمانيا إلى ألمانيا الشرقية والتي عرفت بالجمهورية الألمانية الديمقراطية التي تتبع النظام الشيوعي، والغربية والتي عرفت بجمهورية ألمانيا الاتحادية والتي كانت تتبع النظام الرأسمالي، واستمرّ هذا الانقسام حتى عام 1990م بسقوط النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية واتحادها مع ألمانيا الغربية [1].

5. المعجزة الاقتصادية الألمانية

المعجزة الاقتصادية الألمانية وهي مصطلح يستخدم لوصف إعادة الإعمار فائقة السرعة والتطور الذي حصل في اقتصاد ألمانيا الغربية والنمسا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك باستعمال نوع من النيوليبرالية القائم على اقتصاد السوق الاجتماعي . تم استعمال المصطلح لأول مرة في صحيفة ذي تايمز عام 1950 بدأت هذه المرحلة باستبدال الرايخ مارك بالمارك الألماني) تم استعمال الشيلينغ على النحو ذاته في النمسا، فتم تحقيق مرحلة من التضخم المنخفض والنمو الاقتصادي المتسارع بإشراف الحكومة وبقيادة زعيم الحكومة الألمانية المستشار كونراد أديناور ووزير الاقتصاد في حكومته لودفيغ إيرهارت الذي دخل التاريخ بصفته

1 - إبراهيم مروان، **كيف نهضت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية**، مقال منشور في الموقع الالكتروني:
http://mawdoo3.com /كيف_نهضت_ألمانيا_بعد_الحرب_العالمية_الثانية

"والد المعجزة الاقتصادية الألمانية" . وقد أدت بعض الممارسات المجدية الخاصة بالعمالة في النمسا إلى فترة ازدهار اقتصادي مشابهة[1].

ويشير المؤرخون الألمان إلى روح التضحية و العمل الجماعي التي تميز بها الألمان في هذه المرحلة، فقد تراجعت التوترات الاجتماعية بين اللاجئين من أصول ألمانية وبين الألمان أنفسهم وانخرط الجميع في بناء الدولة الجديدة، كما ساهمت النقابات في ذلك بعدم المبالغة في مطالبها لزيادة الرواتب وتراجعت المطالب الفئوية أمام تحدي بناء ألمانيا الجديدة.

لقد تمكن الألمان الغربيون خلال خمس سنوات فقط من العمل الدؤوب والشاق من التغلب على تحديات جمة ووضعوا بلادهم المدمرة على طريق الإنطلاق الاقتصادي.

وعلى الرغم من اعتقاد البعض بأن المعجزة الاقتصادية الألمانية كانت نتاج لمشروع مارشال الذي دشنته الولايات المتحدة بعد الحرب لإغاثة اقتصاديات الدول الأوروبية، فإن الخبراء يؤكدون أن خطة مارشال لم تقدم لألمانيا الغربية سوى قدر ضئيل من المساعدة. فبحلول عام 1954 قدمت خطة مارشال وبرامج المساعدات الخارجية المصاحبة ما قدر ب 2 مليار دولار فقط وفي عامي 1948 و 1949 لم تمثل مساعدات خطة مارشال سوى أقل من 5% من الدخل القومي للبلاد، وكان استنزاف المساعدات الخارجية المقدمة لألمانيا يتم بواسطة التعويضات التي كانت تقدمها لدول الحلفاء وقدرت ب 4,2 مليار دولار سنويا بالإضافة لتكاليف الاحتلال.

وبفضل المعجزة الاقتصادية تحول المجتمع الألماني إلى مجتمع حديث منتج خدمي استهلاكي، نمت معه الطبقة الوسطى وارتفع فيه مستوى الطبقات الدنيا من فلاحين ومهنيين، وتآكلت فيه الحدود الصارمة بينهما كما تضاءلت الفروقات بين المدينة والقرية، وتكون أساس اجتماعي متين يسمح بالتعددية

1- https://ar.wikipedia.org/wiki/المعجزة_الاقتصادية_الألمانية

السياسية وإقامة نظام ديمقراطي على أسس سليمة، على عكس ما كان يتبناه بعض سياسيي ألمانيا في مرحلة بعد الحرب من ضرورة فرض سياسة اقتصادية مركزية لإنقاذ البلاد.

ثانيا . الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و استفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر1929، والتي شملت مجالات الإنتاج، التجارة و مختلف العلاقات النقدية و المالية، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك بالازدهار منذ عام 1924 واستمرت بالارتفـاع على مدى خمس سنوات، إلى أن وصلـت إلى أعلى مستوياتـها فـي 28 أكتوبر1929، وارتفاع مؤشر داو جونز* ارتفاعات شديدة لم يسبق لها مثيل، حيث انتقل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة، بنسبة مقدارها 273%، وأدى ذلك إلى فقدان وخسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار، و إفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد[1].

الكساد الكبير أو الانهيار الكبير هي أزمة اقتصادية في عام 1929م ومروراً بالثلاثينيات وبداية الأربعينيات، وتعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين.

وكان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلثين، كما أنخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. أكثر المتأثرين

*- يعتبر مؤشر داو جونز أهم المؤشرات في البورصة رغم صغر عينته، و يرجع ذلك لاحتوائه على 30 سهم لأكبر المؤسسات في الولايات المتحدة و أكثرها تأثيرا على الاقتصاد.

[1]- وليد أحمد صافي، **سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية – حالة تطبيقية سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص 132.

بالأزمة هي المدن وخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، كما تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بحوالي 60% من قيمتها.

وكانت المناطق المعتمدة على قطاع الصناعات الأساسية كالزراعة والتعدين هي الأكثر تضرراً وذلك لنقص الطلب على المواد الأساسية بالإضافة إلى عدم وجود فرص عمل بديلة. كما أدت إلى توقف المصانع عن الإنتاج.

1. كيف ينشأ الكساد

يأتي الكساد عادة في أعقاب الرواج وفي أثناء الرواج يحدث ما يلي:

- تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات.
- تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الاقتراض.
- تزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.
- هذا النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أي زيادة.
- إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين يبدءون في سحب أموالهم.
- زيادة الطلب على السلع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب وإلى تراكم فائض كبير في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتنخفض أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

2. أسبـاب الأزمـــة

يعود حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية إلى أن النظام الحر يرفض أن تتدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي فأصحاب رؤوس الأموال أحرار في كيفية استثمار أموالهم وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كماً ونوعاً . وهذا ما يمكن أن نسميه فقدان المراقبة والتوجيه. وتستتبع الحرية الاقتصادية حرية المنافسة بين منتجي النوع الواحد من السلع .كما أن إدخال الآلة في العملية الإنتاجية من شأنه أن يضاعف الإنتاج ويقلل من الحاجة إلى الأيدي العاملة. وبالتالي فإن فائض الإنتاج يحتاج إلى أسواق للتصريف. وعندما تختل العلاقة بين العرض والطلب في ظل انعدام الرقابة تحدث فوضى اقتصادية تكون نتيجتها الحتمية أزمة داخل الدولة الرأسمالية.

ومن أسباب الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية عدم استقرار الوضع الاقتصادي وسياسة كثافة الإنتاج لتغطية حاجات الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد تحولها إلى الإنتاج الحربي وعودة الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انتهاء الحرب والاستغناء عن البضائع الأمريكية[1] . لهذه الأسباب تكدست البضائع في الولايات المتحدة وتراكمت الديون وأفلست الكثير من المعامل والمصانع وتم تسريح العمال وانتشرت البطالة وضعفت القوة الشرائية وتفاقمت المشاكل الاجتماعية والأخلاقية.

إضافة إلى ذلك أثار تباطؤ الدول الأوروبية في تسديد الديون المستوجبة عليها للولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من التكهنات عند المواطن الأمريكي، ففقد المستثمرون الأمريكيون والأجانب الثقة في الخزينة الأمريكية. وانعكس ذلك على بورصة وول ستريت في 24 أكتوبر عام 1929م، أو بما يسمى "يوم الخميس الأسود"، وذلك بسبب التهافت على بيع الأسهم حتى أصبح 13 مليون سهم على لائحة البيع لا قيمة لها حيث وصلت أسعار الأسهم قبل الركود الاقتصادي والانهيار إلى قيم خيالية وغير واقعية لا

1- عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 200.

تعكس قيمة الشركة ولا التوازن بين العرض والطلب، وفي يوم الخميس الأسود تفوق العرض على الطلب مما جعل قيم الأسهم تهبط نحو القاع الأمر الذي جر وراءه أغلبية المستثمرين إلى ديون طائلة لا يمكن سدادها وهذا بسبب أقدام المساهمون في الشركات الكبرى على طرح أسهمهم للبيع بكثافة. وأدى ذلك إلى هبوط أسعار الأسهم بشكل حاد جدا وجر مزيداً من الإفلاس والتسريح والبطالة.

وكان من بين الأحداث الهامة المحركة للأزمة في أكتوبر 1929 قرار بنك إنجلترا برفع سعر الخصم مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوروبية، في أمريكا على وجه أقصى، إلى تدهور كبير في أسعار التعامل في بورصة نيويورك وانعكست تلك الأوضاع على الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة، وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور مستمر إذ بلغت في بعض 80 الصناعات 70%، كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل وأعلنت عشرات البنوك إفلاسها وأغلقت المصانع أبوابها ونتج عن ذلك 30 مليون عاطل عن العمل، ونتائج الكساد الكبير لم تكن منحصرة فقط في الولايات المتحدة إنما أدى الأمر إلى تأثر جميع الأسواق المالية العالمية وإلى انهيار النظام الاقتصادي العالمي.

لقد تزعزعت مالية البلدان الرأسمالية جميعها وسقط النقد في 56 بلدا وهبطت الأعمال التجارية العالمية حتى الثلث واشتعلت في السوق حرب اقتصادية طاحنة .

وفي الأخير يمكن حصر واختصار بعض الأسباب التالية[1]:

- وجود تفاوت في حجم الادخارات المتوافرة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة المعنية، والتي تمثلت بمواقف موازين مدفوعاتها ، فبعضها دول ذات فائض خارجي كاليابان و ألمانيا ودول أخرى ذات عجز كالولايات

[1]- أنظر:

- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص.ص 199-202.

المتحدة و فرنسا و ايطاليا مما يعني صعوبة اتفاق هذه الدول بصدد وضع سياسات اقتصادية أو مالية تكفل معالجة هذه الإختلالات .

- بروز أزمة ثقة للتوقعات حول مستقبل الأسواق المالية.
- استمرار عدم ثقة الأمريكان بتحسن حالة العجز في الموازنة العامة ، وبالتالي اضطرار السلطات النقدية برفع سعر الخصم لأكثر مما سبق.
- زيادة نمو السكان في الوقت الذي كانت تلك المعدلات تتماشى مع زيادة الموارد في غيرها من الدول الأوروبية.
- قيام ح .ع . الأولى وما سببته من دمار في اقتصاديات تلك الدول مما أدى إلى خفض طاقتها الإنتاجية .
- إدخال التصنيع في بعض الدول أثناء الحرب ، وذلك أدى إلى زيادة إنتاجها و إتباع سياسة إحلال الناتج المحلي محل الواردات الأجنبية. وهذا أدى إلى تضييق نطاق التبادل الدولي و انخفاض معدلاته.
- ارتباط النقد بالذهب، وعدم توافر المرونة الكافية لكمية النقود تجاه تغيرات النشاط الاقتصادي.

3. مظاهر الأزمـــة

هذا الرخاء، أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون.

وكانت الآراء الاقتصادية و اعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن و القضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية و انخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.

ونتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، وأدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أردأ الشركات، و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، وأسر أمريكية. وقد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي، وهكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون دولار سنة 1923 إلى 10000 مليون دولار سنة 1929.

وكانت الأمور تبدو و كأن الرخاء هو السائد و أن السياسة النقدية و المالية تجري في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، و هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، و أخذت أسعار السلع في السوق العالمية تجنح إلى الهبوط السريع، و في سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة و ليس مجرد ركود طفيف، و استمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام و القوة الشرائية، و في نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت0,9 % عام 1929، واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25,1% سنة 1933[1].

4. خصائـص الأزمــة

تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في[2] :

- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا .

1- ستاد نيجنكو، **الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي**: أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص.ص 104- 106

2- مروان عطون، **الأسواق النقدية و المالية** (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص.ص 100- 101.

- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما انخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.
- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2 % سنة 1929.
- في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

5. آثار الأزمة على الدول الصناعية

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث انتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد انتقلت السعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، و كذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933[1].

هذا الانخفاض، له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح و تراكم رأس المال، و على النشاط الاقتصادي ككل، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي انكلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتنخفض إلى 72 مليون مارك عام 1932 [2].

1- محمد لخضر بن حسين، **الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية**، ترجمة أحمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995، ص.ص 73- 74

2- طبيبل عبد السلام، **البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة**، واقع وأفاق دراسة حالة: بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص 102.

و هذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمدا خيل الطبقة الرأسمالية، و كل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، و لكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون دولار عام 1928 إلى 1,6 مليون دولار عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انكلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933 .

و إضافة إلى هذا، فانه بين سنتي 1929 و 1933 ، انخفضت أسعار المنتجات بـ 45,7% ،. و بصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (وم أ ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، وايطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشا بـ 40% مقارنة بسنة 1929، و بـ 74% مقارنة بحجمها العادي.

6. الحلول و المعالجة

لم يبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة إلا عام 1933 مع سياسة العهد الجديد التي وضعها الرئيس فرانكلين روزفلت، حيث نصت هذه السياسة على وضع حلول للأزمة المصرفية عام 1933 وإعادة فتح البنوك السليمة، وإصدار قوانين عامي 1933 و1935 التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. وكذلك إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة من العاطلين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقق الاستقرار في قطاع الزراعة وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام 1933، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام 1934 .

اقتضى البدء بمعالجة الأزمة توافر السيولة المالية لتحريك السوق، ولتأمين السيولة لذلك وجب سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية وخصوصا الأوروبية. هذا الإجراء أسهم في انفراج الأوضاع الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما ولكنه أسهم في تدويل الأزمة فانتقلت إلى سائر الدول الرأسمالية في العالم وخصوصاً بريطانيا وفرنسا وألمانيا وتبنى الرئيس الأمريكي روزفلت سياسة اقتصادية جديدة تقوم على

الدخول في مشاريع كبرى بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة وتم لأجل ذلك إنشاء مكاتب التوظيف والتوسع في المشاريع الإنمائية والاجتماعية.

واعتمدت الحكومة سياسة معتدلة تجاه تضخم العملة، وتوفير الاغاثه لبعض المدينين، في حين وفرت الحكومة تسهيلات ائتمانية سخية إلى الصناع والمزارعين، وسنت أنظمة مشددة على بيع الأوراق المالية في البورصات.

أول خطوات الإصلاح الاقتصادي توجهت نحو العاطلين عن العمل من خلال تشريع سَنَهُ الكونجرس تضمن إيصال المساعدة للشباب العاطلين عن العمل الذين تقع أعمارهم بين 18 و25 سنة، سمى هذا المشروع بـ: Works Progress Administration أو الـ WPA ويهدف المشروع إلى توجيه تلك القوى العاطلة تجاه العمل في المشروعات الحكومية الخاصة بالبنية التحتية وتشييد المباني والطرق، وقد اشترك حوالي 2 مليون شاب بهذا البرنامج الذي تم العمل به في نوفمبر 1933 .

ثالثا . ظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي

كنتيجة لمساوئ النظام الرأسمالي وما تولد عنه من مآسي اجتماعية وما أنجر عنه من أزمات اقتصادية وكبديل لذلك أخذ المفكرون والعلماء يبحثون عن إيجاد مخرج لذلك. فكانت الاشتراكية بديلاً، ظهرت الاشتر اكية في القرن الثامن عشر، كمذاهب ومدارس مختلفة، تجمع على إحلال النظرية الجماعية محل الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي، كما تجمع على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1] .

1. أصول الاشتراكية

عرفت بذور الفكر الاشتراكي منذ العصور القديمة وتعد جمهورية أفلاطون المثالية المبنية أساساً على النخبة المتميّزة الموهوبة من الناس جمهورية اشتراكية أرستقراطية. كذلك عرف العالم حركات تمثل رفضاً للواقع، ومحاولة لبناء مجتمع جديد يقوم على أساس العدالة والمساواة.

1- سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص31 .

عرفت العصور الوسطى عدداً من رجال الدولة ورجال الدين من حملة المبادئ الاشتراكية والإصلاحية مثل «أبي ذر الغفاري» الصحابي المشهور و«توماس الكاويني» و«توماس مور» المفكر الإنكليزي الإنساني النزعة و«كامبانيلا» الذي نادى ببناء مجتمع لا يعرف الاستغلال وسلطة المال، وغيرهم. ورداً على فعل المظالم والتفاوت الطبقي الذي ولده نشوء الرأسمالية في أوربة طرح عدد من المفكرين الأوربيين مبادئ تهدف إلى نبذ الرأسمالية وإقامة اشتراكية بديلة تستند على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. وقد انتقد هؤلاء تناقضات المجتمع البرجوازي وانعكاساته السلبية على الطبقات المقهورة من السكان. ويأتي في مقدمة هؤلاء المفكرين الذين وصفوا «بالاشتراكيين الطوباويين» سان سيمون، وشارل فوريه الفرنسيان، وروبرت أوين الإنكليزي. وكان هؤلاء يعتقدون أن بالإمكان إقامة مجتمع اشتراكي جديد بإقناع الطبقات الحاكمة بضرورة الاشتراكية من خلال تطوير «الطبيعة البشرية» وإقامة الجمعيات التعاونية. ومع أن الاشتراكيين الطوباويين استطاعوا التنبؤ ببعض ملامح النظام الاشتراكي المستقبلي، فإنهم لم يكونوا قادرين على ربط نظرياتهم بنضال الطبقة العاملة من أجل إقامة المجتمع الاشتراكي والقضاء على أسلوب الإنتاج الرأسمالي[1].

الحقيقة أن أفكار الاشتراكية الطوباوية حملت بعض المبادئ التي أسهمت في بناء النظرية الاشتراكية، إلاّ أنها لم تستطع أن تجعل من الاشتراكية نظرية علمية تتبناها الطبقة العاملة، وتتسلح بها في صراعها مع البرجوازية واستغلالها، في حين استطاع كارل ماركس وفريدريك أنغلز تحويل الاشتراكية من مذهب طوباوي إلى علم، ووضعا الأسس العلمية للاشتراكية، واستطاعا صوغ القوانين الرئيسية لتطور الاشتراكية في ضوء النظرية المادية، وفسرا على أساس اقتصادي الطابع العابر أو العرضي للرأسمالية ودور الطبقة العاملة التاريخي والعالمي.

1- مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 158-160

2. مفهوم النظام الاشتراكي

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

النّظام الاشتراكيُّ هو ذلك النّظام الّذي يقوم على الملكيّة الجماعيّة لوسائل الإنتاج، وتحكم الدّولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النّشاط الاقتصاديّ من خلال التّخطيط المركزيّ[1] ، وقد تمّ تطبيق الفكر الاشتراكيّ من خلال تبنّي الثّورة البلشفيّة في العام 1917م للاشتراكيّة الماركسيّة أو العلميّة، وإقامة أوّل دولة اشتراكيّة ماركسيّة في جمهوريّة الاتّحاد السّوفييتّي.

وقد ازدهر الفكر الاشتراكيُّ في العديد من دول العالم خاصّة النّامية منها، غير أنّه بدأ يتعرّض لهزّاتٍ عنيفة منذ السّبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثّمانينيّات حتّى انهار الاتّحاد السّوفييتّي على أثر الحرب الّتي خاضها في أفغانستان لمدّة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكيّة العلميّة، وقد أدّى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكيّ، وتخلّي غالبية دول العالم عن تبنّي هذا الفكر.

3. أسس النظام الاشتراكي

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي[2]:

أ – **الملكية العامة لوسائل الإنتاج:** تعد الأراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الإنتاج، ملكًا للدول وعلى ضوء هذا تكون الملكية في المجتمع الاشتراكي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.

1- محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1994، ص 131.

2- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

ب – **التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي:** التخطيط هو عملية حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق استغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، كما يعتبر دراسة مستقبلية لإمكانيات البلاد حيث تعد خطة شاملة لمدّة معينة يتم التحديد فيها للإمكانيات التي يجب استغلالها لتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة شاملة ومتوازنة.

جـ – **زوال المنافسة التجارية:** أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعًا .

4. أهداف النظام الاشتراكي

يطمح النظام الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

أ – تحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادلة كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

ب – القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

جـ – تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

د – توفير الخدمات المجانية: تعليم، صحة. . .إلخ.

هـ – القضاء على البطالة، وتوفير مناصب العمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة.

5. القانون الاقتصادي للنظام الاشتراكي

تسير الحياة الاقتصادية في أي مجتمع وفقاً لقوانين محددة، وليس بحسب رغبة الأفراد في المجتمع. ولقوانين الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي طابع موضوعي، يبدو جلياً في العلاقة بين الظواهر. وعليه فإن النظام الاقتصادي في المجتمع تحدده علاقات الإنتاج.

أي العلاقات بين الناس في مجال إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها. أما أساس النظام الاقتصادي فهو شكل معين من أشكال ملكية وسائل الإنتاج يحدد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

كذلك فإن النظام الاقتصادي يرتبط بمستوى التطور الاجتماعي، ويحدد التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي توفر تفاعل مستوى الإنتاج مع البناء الفوقي السياسي والحقوقي. فالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تؤلف أساس الاشتراكية الاقتصادي.

وأما القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية فهي الصناعة الثقيلة والمتطورة، مع هيمنة العمل الآلي على جميع فروع الاقتصاد الوطني.

والاشتراكية بتبنيها الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، تجمع الاقتصاد الوطني في وحدة متكاملة. ويغدو تطور الاقتصاد الوطني بمجمله في دائرة النشاط الواعي والهادف، شأنه شأن الإنتاج في إطار كل مؤسسة على حدة.

وفي المجتمع الاشتراكي يعي الناس القوانين الاقتصادية الموضوعية، ويملكون زمامها ويستخدمونها في ممارسة البناء الاقتصادي، لما فيه خير المجتمع بأسره.

يبرز القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية خصائص أسلوب الإنتاج الاشتراكي التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأشكال التاريخية لأساليب الإنتاج التي كانت قبل ظهور الاشتراكية. ولئن كان قانون الربح هو القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية فإن الرفاه الشامل، وتحقيق مبدأ تلبية احتياجات الأفراد المتزايدة وإشباعها وتطوير شخصية الفرد تؤلف بمجموعها القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية.

وهذا يعني اندماجاً مباشراً بين المنتجين ووسائل الإنتاج، بحيث ينتفي وجود مجموعة من الأفراد تحتكر وسائل الإنتاج الأساسية، ويصبح للقوى المنتجة طبيعة اجتماعية يستفاد منها لزيادة إنتاجية العمل ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

وعندما يسعى المجتمع إلى إشباع حاجات الأفراد المادية والمعنوية فإن مصالح المجتمع تؤلف في النتيجة، مع مصالح الأفراد، وحدة متكاملة، لأن رفع مستوى الفرد يزيد في إسهامه في الإنتاج الاجتماعي. وهذا يعني وحدة المصالح الاجتماعية والفردية، الأمر الذي يحول العمل إلى نشاط إبداعي. وتحل المباريات الاشتراكية بين المنتجين في المجتمع الاشتراكي محل التنافس والمضاربة بين العمال في سوق العمل.

ثم إن إدخال المكننة وتحسين شروط العمل وتحقيق المساواة في العمل توفر جميعها الشروط المادية لتحويل العمل إلى نشاط إبداعي، وتحويل عملية إشباع الحاجات في المجتمع الاشتراكي إلى مسألة اجتماعية تقع على عاتق المجتمع بكامله[1].

إن حاجات الأفراد لا تقتصر على حاجاتهم الفيزيولوجية المعيشية فحسب، وإنما تشمل كذلك حاجاتهم المعنوية والثقافية والاجتماعية لأن الفرد كائن اجتماعي. وإن وحدة الحاجات المادية والمعنوية تنجم عن الوحدة العضوية التي تربط ما بين الفرد والمجتمع. ولما كان الفرد في المجتمع الاشتراكي منتجاً ومستهلكاً، فإن حاجاته لا تقتصر على إنتاج وسائل الاستهلاك، وإنما تتطلب زيادة وسائل الإنتاج وتطويرها أيضاً. كذلك لا تبقى الحاجات الإنسانية ثابتة، بل هي في تطور مستمر، ولهذا يبقى مفهوم الإشباع الكامل للحاجات الإنسانية مفهوماً نسبياً. ويشترط لتحقيق الإشباع الكامل تنمية الإنتاج وتبني سياسة اقتصادية مناسبة. ثم إن مستوى إشباع الحاجات مرتبط بمستوى تطور القوى المنتجة.

ومن الممكن تلخيص ذلك بالقول: إن المجتمع الاشتراكي المنظم والواعي والهادف يستطيع أن يوجه الإنتاج والتوزيع لإشباع الحاجات الاجتماعية والفردية وفقاً لسلم أولويات تحدده وفرة الموارد المتاحة، كذلك فإن المجتمع الاشتراكي يعنى بالدرجة الأولى بتوفير الحاجات الأساسية لكل أعضائه مثل الغذاء والمسكن والتعليم والخدمات الصحية، ومن ثم تزداد قائمة الاحتياجات التي يسعى إلى إشباعها مع زيادة الإمكانات المتوافرة، والهدف الأساسي للإنتاج الاشتراكي هو الوفاء باحتياجات المنتجين والشعب بكامله.

1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 181.

ويقول أنغلز في هذا المعنى: « إن الاشتراكية تتيح إمكان توفير الشروط المادية الكافية لمعيشة كل أعضاء المجتمع وتحسينها يوماً بعد يوم، وتحقيق التنمية الكاملة الحرة، وتلبية احتياجات أعضاء المجتمع المادية والمعنوية عن طريق الإنتاج الاجتماعي» .

تترسخ أسس الاقتصاد الاشتراكي في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ببناء قاعدة صناعية اشتراكية، وتطوير الزراعة ونقلها من الفردية إلى الجماعية عن طريق المزارع التعاونية ومزارع الدولة، وإلغاء كل احتمال لحدوث الاستغلال، وإزالة علاقات التنافس والمزاحمة وعلاقات السوق العفوية، وترسيخ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. ولما كان الاقتصاد الاشتراكي أساس الحياة في المجتمع الاشتراكي، فإنه يشترط تطور كل الميادين الأخرى (السياسي، والاجتماعي، والثقافي) . وتسهم الدولة في جعل العمل الحاجة الحيوية الأولى لكل مواطن عندما تتحقق المصلحة المادية والمعنوية للمنتجين في جني ثمار الإنتاج. وتتحقق هذه المصلحة عن طريق تطبيق المبدأ الاشتراكي لتوزيع الخيرات المادية بحسب كمية العمل المبذول ونوعيته.

إن عدم نجاح المجتمع الاشتراكي، لأي سبب كان، في تحقيق مضمون القانون الاقتصادي الأساسي للاشتراكية بما يضمن تلبية حاجات أفراد المجتمع المتزايدة وإشباعها ورفع مستوى معيشتهم في كل المجالات من شأنه أن ينعكس سلباً على إنتاجية العمل، ويقود إلى تقهقر الإنتاج الاجتماعي. ويُعد عدم تطبيق قانون التوزيع الاشتراكي للخيرات المادية «لكل بحسب حجم عمله ونوعيته» العامل الرئيسي في عرقلة تطور المجتمع الاشتراكي وتهديم قوته المحركة الرئيسة.

6. محاسن ومساوئ النظام الاشتراكي

- المحاسن:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- القضاء على البطالة، وكذا القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

- وضع مخططات من أجل التنمية.

- المساوئ:

- اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- انتشار الذهنية البيروقراطية.
- القضاء على روح الابتكار والإبداع والمبادرة.
- ظهور فئة انتهازية حققت امتيازات مادية ومعنوية.

المحور السادس: الوقائع الاقتصادية المعاصرة

أولا. نظام BW والنظام الاقتصادي الجديد

شهد الاقتصاد العالمي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمرا في مدينة بريتون وودز* بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة في يوليو 1944 شاركت فيه 44 دولة وكان كل من جون مينارد كينز وهاري ديكستو واتيت بمثابة مهندسا المؤتمر، وقد اقر المؤتمر نظاما نقديا جديدا قائما على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35 دولار لكل اونصة من الذهب، (والاونصة الواحدة تساوي 31.103غم من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به.

*- المكان الذي انعقد فيه المؤتمر والذي أدى في عام 1944 إلى تأسيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب وظل هذا النظام متماسكاً إلى أوائل السبعينات. ونتج عن المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) كما ثبت النظام العملات في نظام ثابت للصرف الأجنبي بنسبة تذبذب 1% للعملة بالنسبة للذهب أو الدولار.

1. نشأة نظام بريتون وودز

مع نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939 توقف نهائيا العمل بقاعدة الذهب *كنظام نقدي دولي نظرا للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت تعم العالم أجمع، فأعيد فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية والنمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح، مما دعا ممثلو الدول الرأسمالية الصناعية للالتقاء في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1944 لعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وحظرت 44 دولة، قدمت خلالها مقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرارا من السابق ليتولى الرقابة على التزامات الأعضاء ويعمل كبنك مركزي عالمي.

اجتمعت وفود قادمة من 44 دولة لحضور المؤتمر النقدي والمالي للدول المتحدة في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، كان الهدف هو تصميم نظام نقدي دولي جديد بغرض تصحيح الفوضى الاقتصادية في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، من حالات التضخم المفرط والانكماش المرهق في عشرينات القرن الماضي، وتداعي قاعدة الذهب، وفترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

وكان التحدي هو استحداث نظام يتيح للبلدان تصحيح اختلالاتها الخارجية دون اللجوء إلى التخفيضات التنافسية في سعر الصرف المثبطة لذاتها والسياسات التجارية التقييدية التي كانت تستخدم

*- بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821، وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة حتى جاء عام 1900 الذي أضحت فيه جميع الدول تقريبا تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة، وتتسم قاعدة الذهب بتوافر شروط معينة، ومن أهم هذه الشروط هو: وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين كمية معينة من الذهب من عيار معين ويجب أن يكون ذلك مقترناً بحرية استيراد وتصدير الذهب.

وحينما سادت قاعدة الذهب بهذه الشروط في معظم دول العالم ترتبت لهذه الدول ميزة هامة تتعلق بثبات سعر الصرف بين عملاتها المختلفة، وبهذا تحدد سعر الصرف عند التوازن طبقاً لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى.

خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين .فقد كان من اللازم توزيع أعباء التصحيح على نحو عادل بين بلدان الفائض وبلدان العجز، وتوفير سيولة عالمية كافية بهدف تعزيز نمو التجارة والدخول على مستوى العالم. واستنادا إلى جهود تمهيدية ضخمة قام بأغلبها جون مينارد كينز، وهاري ديكستر وايت، أنجزت الوفود خطوة استثنائية حيث استطاعت الاتفاق على النظام النقدي في فترة ما بعد الحرب خلال ثلاثة أسابيع فقط، وفي ختام المؤتمر، أشار وزير الخزانة الأمريكي هنري مورغنتاو الابن، إلى أنه بالرغم من أن أعمال المؤتمر قد تبدو غامضة بالنسبة للجمهور، فإن النظام الجديد مرتبط" بأساسيات وواقع الحياة اليومية ."وقال إن ما تم تحقيقه في بريتون وودز كان" خطوة مبدئية ستتيح للدول مساعدة بعضها البعض في تحقيق التنمية الاقتصادية على نحو يحقق المنفعة المتبادلة والثراء للجميع[1].

وقتئذ تم التوقيع على اتفاقية أصبحت فيما بعد أساساً للنظام النقدي الحديث، وأصبح الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية .عندها كان هذا النظام العالمي الاقتصادي الجديد فعالاً، ولكن في ظل الواقع الراهن بدأت عملات جديدة تدخل حياتنا كبديل عن الدولار.

2. أهم أهداف المؤتمر

كان الهدف من عقد اتفاقية بريتون وودز وضع وتسيير نظام نقدي دولي يحقق ما يلي:

- ضمان حرية التحويل بين العملات الدول المختلفة.
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها .
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد .

1- أتيش – ريكس غوش، **في مركز الصدارة**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014، ص 50.

3. نتائج المـؤتمر

قد توصل المؤتمر إلى وضع اتفاقيات تم بموجبها إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[1]. وعلى الرغم من مشاركة الاتحاد السوفييتي في أعمال المؤتمر ومناقشاته فإنه لم ينضم لعضوية الصندوق لأنه رأى فيه هيمنة واضحة للاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح.

وكانت أهداف الصندوق تتحدد بتشجيع التعاون النقدي الدولي والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية والوصول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية والتخلص من القيود المفروضة على الصرف والعمل على ثبات أسعار الصرف بين عملات البلدان الأعضاء[2].

ويمكن أن يعدّ نظام ثبات أسعار صرف العملات حجر الزاوية في مؤتمر بريتون وودز إذ يقوم هذا النظام النقدي الجديد على أساس «قاعدة الصرف بالدولار الذهبي» وعلى أساس «مقياس التبادل الذهبي»، وبذلك تحول الدولار الأمريكي من عملة محلية أمريكية إلى عملة احتياط دولية، وبموجب أحكام الصندوق يجب على كل دولة عضو في الصندوق أن تحدد قيمة تبادل عملتها الوطنية بالنسبة إلى الذهب أو بدولار الولايات المتحدة على أساس الوزن والعيار النافذين في أول تموز 1944 أي 1 دولار = 0.88671 غرام من الذهب الصافي. وقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية أمام المصارف المركزية للدول الأعضاء بتبديل حيازتها من الدولارات الورقية بالذهب وعلى أساس سعر محدد وثابت وهو 35 دولاراً للأونصة، وبذلك تساوى الدولار بالذهب في السيولة والقبول العام به احتياطياً دولياً. ولغايات المرونة فقد سمح الصندوق بتقلبات أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء ضمن هامش محدد ±1%، وإذا تجاوز سعر صرف عملة ما هذه الحدود فإنه يجب على المصرف المركزي أن يتدخل في السوق بائعاً أو شارياً لعملته الوطنية من أجل إعادة السعر إلى الهامش المسموح به. وأقر الصندوق أيضاً السماح للبلدان الأعضاء بتغيير

1- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، 1996، ص 83.

2- سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 12.

معادلات قيم عملاتها بنسبة 10% حدّاً أقصى من سعر التعادل الأساسي، وإذا ما زاد التغيير المرغوب فيه على هذه النسبة فإنه يلزم أولاً أخذ موافقة الصندوق.

ومن أهداف الصندوق أيضاً منح المساعدات للأعضاء لمعالجة الخلل المؤقت في موازين مدفوعاتهم، وتجدر الإشارة إلى أن قوة التصويت في مجلس إدارة الصندوق ترتبط بحصة العضو، لذلك فإن مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية مجموعة العشرة تسيطر على ثلثي الأصوات.

وقد استمر العمل في هذا النظام حتى 15 آب 1971 عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن وقف قابلية تبديل الدولار إلى ذهب وهو أهم أركان نظام بريتون وودز.

ولقد حقق هذا النظام في أول الأمر نجاحاً ملحوظاً في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي. ولكن مع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية لأوربا الغربية واليابان على المسرح الدولي من جهة ودور البلدان الاشتراكية والنامية من جهة ثانية، فقد برزت معطيات جديدة تتعارض مع ثبات أسعار صرف العملات وهو نظام بريتون وودز كما تتعارض مع الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من هيمنة عملتها المحلية على النظام النقدي الدولي. وعلى الرغم من تعديل اتفاقيات بريتون وودز مرتين فإن آلية ثبات سعر صرف العملات قد ألغيت تماماً من الناحية العملية وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة «التعويم» التي تعني ترك سعر صرف العملة يتحدد بحرية وفق آلية العرض والطلب[1].

كذلك يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثاني مؤسسة نقدية تم إنشاؤها بمقتضى اتفاقية" بريتون وودز " ويطلق عليه حالياً البنك الدولي وقد بدأ في مباشرة أعماله في 25 جانفي 1946، ومن بين أهدافه التي نصت عليها الاتفاقية في مادتها الأولى:

1- أكرم الحوراني، **اتفاقيات بريتون وودز(1944)**، مقال منشور بالموقع الالكتروني:
البحوث/اتفاقيات-بريتون-وودز-http://www.arab-ency.com/ar/1944

– تنمية أقاليم الدول الأعضاء عن طريق تعمير المناطق التي دمرتها وخربتها الحروب، بالإضافة إلى ذلك تيسير استثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية لاستثمار القدرات القومية للدول الأعضاء.

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك أو المساهمة بنسبة من القروض المقدمة. ويقوم البنك الدولي أيضاً بتقديم القروض من رأسماله في حالة عدم وجود استثمارات خاصة كافية، أو عدم إمكانية قيام المقترض بالحصول على القروض اللازمة من مصادر أخرى.

– تقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض، وفي تنفيذ برامج استثمارية طويلة الأجل. وقد لجأ الكثير من الدول الأعضاء، وخاصة الدول الآخذة في النمو، إلى طلب معونة البنك الدولي في مسائل تتعلق ببرامج تنميتها الاقتصادية.

– العمل على تنمية التجارة الدولية، والمحافظة على استقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية، لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، مثل تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة والزراعة وتوليد الكهرباء.

– المساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية بالطرق السليمة.

4. انهيار نظام بريتون وودز

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى سقوط نظام بريتون وودز والتي من بينها:

– أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة .

– وقد زاد من سوء الوضع انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مع بقائها مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال من أمريكا إلى أوربا .

– بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى. ووقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولارات إلى أسواقها .

– أعلنت اليابان تعويم الين كما أعلنت الولايات المتحدة تخفيض ثاني في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا لإجراء طبيعي تنص عليه الاتفاقيات الأخيرة.

– وبهذا التخفيض فقد الدولار تماما مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي. كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها لتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة .

إن اتفاق سميث ونيان لم يعالج الأزمة النقدية الدولية كونه كان يتسم بضعف المضمون فقد استمر الدولار غير قابل للتحول إلى ذهب بعد تخفيضه وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد . كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الحرة. فيما لم يدم الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف طويلا ، إذ بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى. ففي عام 1972 وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة البريطانية للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولار الأميركي إلى أسواقها . كما أن نتائج الميزان التجاري لسنة 1972 جاءت مخيبة للآمال فقد استمر العجز في الميزان التجاري الأمريكي حتى وصل إلى 6.8 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار للعام الماضي. وفي يناير 1973 حدث تدفق شديد من الدولارات إلى سويسرا مما دفعها إلى التوقف عن تدعيم الدولار ، وأعلنت في 23 يناير1973 تعويم الفرنك السويسري. وفي 12 فبراير 1973 أعلن عن إقفال الأسواق النقدية في مختلف الدول الأوروبية كما أعلنت اليابان تعويم الين و أعلنت الولايات المتحدة تخفيضا ثانيا في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا الإجراء طبيعيا تنصّ عليه الاتفاقيات الأخيرة .

وبهذا التخفيض فقد الدولار تماما مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي، كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها للتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة[1] .

5. أسباب فشل نظام بريتون وودز

لقد فشل نظام بريتون وودز بسبب ما احتواه من تناقضات ولما ورد على سيره وتنفيذه من قيود وحواجز أهمها[2]:

– لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.

– أن هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل.

– لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.

– تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأميركي، لأنه يؤدي إلى تثبيت حجم السيولة الدولية ، ولكن عند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، ولكنه يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.

إن نظام بريتون وودز كان صالحا في ظل ظروف معينة (الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقط) والسبب الرئيسي في تقويض دعائم هذا النظام يرجع إلى التضخم السريع الذي أثر في حركات التبادل التجاري الدولي .

1- أنظر:

– زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية،2003، ص187

– مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006 ، ص 160.

2- وجدي محمد حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص359

ثانيا . بروز الاقتصاديات الآسيوية

لقد شهدت منطقة شرق آسيا خلال الفترة (1965-1990) نمواً سريعاً يفوق ما شهدته أي منطقة أخرى في العالم. وقد تمثل المصدر الرئيس لهذا الإنجاز في نمو أشبه بالمعجزة شهدته اقتصاديات ثماني دول هي: هونج كونج، واندونيسيا، واليابان، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، وتايوان. "النمور الاقتصادية الآسيوية" في أدبيات التنمية الاقتصادية الدولية إلى مجموعه دول جنوب شرق آسيا التي حققت نموا اقتصاديا بمعدلات سريعة و مرتفعه مثيره وملفته للأنظار بما يشبه قفزات النمور في سرعتها لتمتد قوتها لسنوات عديدة قبل ان تصل إلى مرحله الشيخوخة.

1 . الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة النمور الآسيوية

تثبت دراسات البنك الدولي لبحوث السياسات العامة أن السياسات المرنة يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو السريع للصادرات المصنعة، وكيف أن في وسع المؤسسات الحكومية أن ترسي قاعدة للنمو العادل، وكيف أن السياسات العامة المتعددة في أشكالها استطاعت توجيه الإقتصادات الثمانية لتحقيق التراكم السريع لرأس المال المادي والبشري بصورة غير اعتيادية، وكيفية مساهمة مزيج السياسات المختلفة ومداها في التطبيق الناجح لثلاث مهام رئيسية في إدارة الاقتصاد وهي: التراكم الرأسمالي، وتخصيص الموارد ونمو الإنتاجية[1].

أ . العوامل الداخلية

تضافرت مجموعة مهمة من العوامل الداخلية لإنجاح تجربة النمو الاقتصادي في دول النمور. بعض هذه العوامل يرجع إلى ظروف الوفرة النسبية للموارد البشرية، وبعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات في هذه الدول.

1- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، **معجزة شرق آسيا : النمو الاقتصادي والسياسات العامة**، ترجمة عبد الله ناصر السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص119 .

الوفرة النسبية في عنصر العمل: عندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، حيث كانت أسواق العمل تعج بأعداد هائلة من القادرين على العمل، ومما فاقم معدلات البطالة حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، فلجأت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص. واتخذت هذه الحكومات مجموعة من الإجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لفترة طويلة:

- توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة (باعتباره معيار الدخل).
- حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.
- تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشِ الوقوع في التضخم، من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقي.
- عدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور وعدم التشدد في مراعاة ساعات العمل، وكان من نتيجة هذه السياسات أن أصبح متوسط الأجر في مستوى منخفض جداً مقارنةً مع الأجر في العالم، وبالتالي فإن تكاليف المنتجات التحويلية كثيفة العمالة كانت منخفضة جداً.

ب. العوامل الخارجية

- الدور الذي لعبته الحرب الباردة بين العملاقين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) . فنتيجةً لتبعية أنظمة الحكم لهذه النمور للغرب الرأسمالي فإن المعسكر الغربي حرص على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي المجاور لها . بالإضافة إلى هذه المساعـــــدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالي في هذه البلدان وخصوصاً الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبء الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع.

- نظام النقد الدولي الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقراراً عالمياً في أسعار صرف عملات مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن هذا النظام وفر لها الدخول في صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة في أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.
- الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري للتفضيلات الجمركية التي أقرته الجات في أوائل السبعينات، فلولا إمكانات التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لتجربة النمور الآسيوية أن تشهد هذا النجاح الذي حققته.

2. محددات النمو في الاقتصاديات الآسيوية

- التراكم المتنامي لرأس المال المادي والبشري المتمثل في تحسين مستوى التعليم العام والتدريب وتحسين معايير اختيار العاملين.
- التدخل الحكومي في تأمين البنى التحتية المتطورة وتقديم مختلف أنواع العون والمساعدة لشركات القطاع الخاص الأكثر كفاءة في خدمة أهداف السياسة الاقتصادية.
- إضافة إلى اعتبارات العدالة في تقاسم النمو مما أدى إلى تحفيز جميع عناصر الإنتاج وتحسين مساهمتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول.

وهذا ما يبرهن على أن هذه الاقتصاديات كانت أقدر من معظم الاقتصاديات الأخرى على تخصيص الموارد المادية والبشرية لصالح استثمارات إنتاجية عالية وعلى اكتساب التقنية وإتقانها .

3. أهم الإنجازات التي حققتها النمور الآسيوية

– استطاعت هذه الدول أن تغير من بنيان إنتاجها المحلي الإجمالي لصالح القطاعات والفروع ذات الإنتاجية الأعلى وذات الأثر التنموي.

– في ضوء هذا التغيير البنياني، حققت دول النمور معدلات نمو اقتصادي لافتة للنظر من حيث ارتفاعـــها وبشكل مستمر خلال الفترة 1965–1995، فخلال الفترة من 1965–1980 استطاعت كوريا أن تحقق متوسط معدل سنوي بحوالي 9.6 % و 9.4% في الفترة 1980–1990 و 7.2% ممن 1990–1995، وفي سنغافورة كانت هذه المعدلات 10.1%، 6.4%، 8.7% على التوالي للفترات نفسها . وفي هونج كونج كانت المعدلات 8.6%، 6.9%، 5.6% على التوالي وأيضا للفترات نفسها، من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم.

– حققت هذه الدول تقدماً كبيراً في مجال التكنولوجيا . ففـي بداية مراحـل النمو ركزت هـذه الـدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئياً على مشكلة التمويل في المراحل الأولى من النمو لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم استطاعت هذه الدول استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

– التفوق الاستثنائي في مجال التصدير: فقد استطاعت كوريا أن تنمي صادراتها خلال الفترة 1965–1980 بمتوسط معدل سنوي 27.2%، وسنغافورة بمعدل 4.7 % وهونج كونج 9.5% خلال الفترة نفسها . .

– كانت من نتيجة هذه الإنجازات أن تحسن مستوى المعيشة في هذه الدول واتجاه متوسط دخل الفرد للتزايد وبمعدلات كبيرة.

4. دور الدولة في الاقتصاديات الآسيوية

إن أغلب حكومات الاقتصاديات الآسيوية – وبخاصة تلك التي في شمال شرق آسيا – كانت تتدخل في الأسواق من أجل التعجيل بالنمو. وتنطوي هذه التدخلات جميعا على تحمل شكل من أشكال التكلفة سواء في شكل تكلفة مالية مباشرة للدعم أو إضاعة عوائد محتملة، أو في شكل ضرائب

ضمنية على القطاع العائلي وقطاع الشركات – على سبيل المثال – من خلال التحكم في هيكل الحماية أو معدلات الفائدة.

ومن خلال دراسة للبنك الدولي تم تقييم ثلاث مجموعات من سياسة التدخل الحكومي في الاقتصاديات الآسيوية وهي:

- تشجيع صناعات معينة أو قطاعات صناعية فرعية معينة.
- الائتمان الموجه.
- إستراتيجية تنشيط الصادرات .

5. سلبيات وعيوب التجربة

رغم كل هذه الإنجازات الضخمة إلا أن ذلك لا ينفي ما شاب التجربة من سلبيات وعيوب. من هذه العيوب:

- الاستغلال الفادح الذي وقع على العمال والنساء والأطفال.
- التفاوت الصارخ الذي حدث في توزيع الدخل والثروة القوميين بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية.
- الضعف الشديد لمنظمات المجتمع المدني، وحرمان الناس من حقوقهم في التنظيم النقابي والسياسي وغياب كامل للديمقراطية.
- الإهمال الشديد للبيئة وما أدى ذلك إلى زيادة درجات تلوث الجو والمياه والأرض.

ثالثا . العولمة الاقتصادية

1. مفهوم العولمة الاقتصادية

كثرت تعريفات العولمة ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها نظرًا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم.

– العولمة هي انفتاح عن العالم، و هي حركة متدفقة ثقافيا و اقتصاديا و سياسيا و تكنولوجياً، حيث يتعامل اليوم مع عالم تتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية و السياسية، فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود، و معلومات تتدفق بغير عوائق. فهذه ثقافات تداخلت و أسواق تقاربت و اندمجت، و هذه دول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية و الجغرافية، و شركات تحالفت فتبادلت الأسواق و المعلومات و الاستثمارات عبر الحدود، و هذه منظمات مؤثرة عالمياً مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ووكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر بدرجة أو بأخرى في اقتصاديات وعملات الدول ومستوى وظروف معيشة الناس عبر العالم[1].

– العولمة ظاهرة مرتبطة بفتح الاقتصاديات وبتوسيع الأسواق ودخول عدد متزايد من الدول والشركات في السوق العالمية كما أن هذه الظاهرة مرتبطة بمتطلبات التطور التكنولوجي وزيادة المنافسة ودخول متعاملين جدد فيها[2].

– العولمة نتاج عملية تاريخية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، تطور قواه المنتجة التي تبرز مظاهرها في الثورة العلمية والتكنولوجية واستخدامها لتطور علاقات إنتاجه وبالتالي فهذه التحولات تمس البنى الفوقية الإيديولوجية السياسية والفكرية والثقافية.

والعولمة ليست فقط مجموعة من العالقات المترابطة الناتجة عن فتح الاقتصادية بل أنها إيديولوجية حقيقية للتغيير الاجتماعي السياسي الثقافي والفكري.

2. العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها عند منتصف الثمانيات نذكر منها:

- انخفاض القيود على التجارة العالمية.
- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمية.

1- أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 36.

2 - أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الثانية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 07.

- تكامل أسواق المال الدولية.
- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات.

3. خصائص العولمة: يمكن حصر أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية.
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل.
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة، وهذه المؤسسات هي:
  - صندوق النقد الدولي، والمسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة .
  - البنك الدولي، والمسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة .
  - منظمة التجارة العالمية، والمسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة .

ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات تعتبر من أهم دعائمها، حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمـــل من خلاله.

4. مظاهر العولمة

أ- تحول مفاهيم الاقتصاد و رأس المال: وقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية، أو ربما كانت موجودة من قبل، و لكن زادت من درجة ظهورها، و هذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها، و لاشك أنّ أبرز هذه الظواهر الاقتصادية التي أهمها:

- تحول الإقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع و الشراء) إلى الإقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز و النبضات الإلكترونية من خلال الحواسب الإلكترونية و الأجهزة الإتصالية،

وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية و التبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة و النقل والمال و الإئتمان و غيرها .

- تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة و وسيط للتبادل، إلى سلعة تباع و تشترى في الأسواق (تجارة النقود)؛ حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 100 تريليون دولار (100 ألف مليار) يضمها ما يقرب 800 صندوق استثمار، و يتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار $، أي أكثر من مرتين و نصف قدر الناتج القومي العربي، دون رابط أو ضابط، و هو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب و الفوضى في الأسواق المالية، و أعطى لرأس المال قوة لرفض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من امتيازات له. و قد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود .

- تعمق الإعتماد المتبادل بين الدول و الاقتصاديات القومية، و تعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة و سهولة تحرك السلع و رؤوس الأموال و المعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية و العقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995م، و هو ما يشاهد الآن بعد توحد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار $، كذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل لمدة 24 ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

وقد ترتب عن إزالة الحواجز و العوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة، و بالتالي فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج و تصدير بعض سلعها؛ لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، و هو ما

ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة و المصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة[1].

ب- دور أكبر المنظمات العالمية

- زيادة الإنفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض و الطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح و التكييف الإقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة و اقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر، و يحدث الآن في دول الخليج فضلاً عن باقي دول العالم).

- زيادة دور و أهمية المنظمات العالمية في إدارة و توجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة العالمية للتجارة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة و غيرها.

- التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الإقتصادية و السياسية و الثقافية مثل تكتل الأسيان والإتحاد الأوروبي و غيرها، و الزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الإقتصاد في التناقص.

ج - تفاقم المديونية و تزايد الشركات المتعددة الجنيات:

- استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركة IBM، ومايكروسوفت وغيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات و الشركات الوطنية في المعاملة.

- تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث، والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك مع زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة،

1- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 254.

والمتمثلة في خدمة الديون و أرباح الشركات المتعددة الجنسيات و تكاليف نقل التكنولوجيا و أجور العمالة و الخبرات الأجنبية، و الذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات و المساعدات و المنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و عدم جدواها .

- ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصلب، والبيروكيماويات، والتسليح و غيرها) التي لا تحقق ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج و أجهزة الاتصالات و الصناعات الالكترونية، ذات الربحية العالية و العمالة الأقل[1] .

د- تبديد الفوائض بدلا من تعبئتها:

- تغير شكل و طبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض و التمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية و الشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض و المدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات و تفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، و تركيز التنمية على الجانب الإقتصادي فقط أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تهمل الاتجاه الإجتماعي و الثقافي،مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها (نسبة الإنفاق على الإستهلاك من الدخل الكلي) قليلة وأصبحت تلك الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي،

1- أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 1999، ص 07.

وبالتالي فإن ميلها الإستهلاكي أصبح مرتفعاً، و قد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة و التنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات و السلع المعمرة و غيرها .

- تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج، و هو ما يسمى بالتحلل من المادة، و إحلال الطاقة الذهنية و العملية (الفكر)، محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية و تصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، و قد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، و ظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار و التصميمات و المشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، و ما ترتب عن ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، و بالتالي توزيع الدخل القومي توزيعا غير عادل، سواءا على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

هـ- زيادة الفوارق بين الطبقات و البطالة:

- تعمق الثنائية الإجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية و تكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالإنترنت والتليفون المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها . . .، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة و ترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة و صعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل و الفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

- زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات و خاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، و ذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف و زيادة مستوى الجودة، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

– إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية، وحلوله محل الميزة النسبية، بعد توحد الأسواق الدولية و سقوط الحواجز بينها، و كذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث إن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر و لا تستثمر و تبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها الجميع، و هو ما أدى إلى تناقض معدلات النمو في هذه الدول بسبب الاستثمارات و زيادة عجز الموازين التجارية و موازين المدفوعات.

– اتجاه منظمات الأعمال و الشركات إلى الاندماج، لتكوين كيانات إنتاجية و تصنيعية هائلة، الغرض منها توفير العمالة و تقليل تكاليف الإنتاج و الحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، و هو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها، حيث دخلنا فيما يسمى بعصر "الديناصورات الإنتاجية" الهائلة و الأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول و التكنولوجيا والمعلومات والمصارف، و ينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الإدارة و الرقابة و السيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية و تنظيمية و صيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة.

5. أدوات العولمة

أ. الشركات متعددة الجنسيات: وتعتبر الأداة الأساسية للعولمة وهي شركات غربية أغلبها أمريكية، تتكون هذه الشركات من عدد من الفروع تتوزع عبر أنحاء العالم، والشركة الواحدة تنتج منتجات متنوعة تبدأ من أقل شيء يحتاجه الإنسان إلى أكبر شيء تحتاجه الدول، وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد وبالتالي فهي تسوق إنتاجها إلى جميع الدول، فتجدها تستخرج المادة الخام من دولة معينة وتحوله إلى مادة وسيطة في بلد آخر ثم تنتجه على شكل مادة نهائية في بلد ثالث، لهذه الشركات رؤوس أموال ضخمة تعتمد عليها لتقوم بهذه العمليات وتستطيع تحريك رؤوس أموالها في أنحاء العالم بحرية بفضل قوانين حرية التجارة العالمية، وبما أن هذه الشركات تسعى للربح أولا وأخيرًا، فإنها تضع كل خطوط إنتاجها

ومصانعها في الدول النامية الفقيرة حيث توجد اليد العاملة الرخيصة، تستطيع هذه الشركات أن تسحب استثماراتها من بلد نام إلى آخر فيفقد بذلك آلاف العمال وظائفهم فيغرق ذلك البلد في البطالة والفقر. هذه الشركات تقوم اليوم بعمليات اندماج ضخمة تتأسس على إثرها شركات أكبر وأكبر وتسيطر على الأسواق وحتى الدول.

ب. الثورة المعلوماتية: جاءت الثورة المعلوماتية كتطور نتج عن الثورة الصناعية التي كانت قبلها، وقد سادت هذه الثروة متمثلة في الانترنت وأعطت دفعة قوية للعولمة ساهمت في انتشارها، وذلك بسبب سرعة الاتصالات وسهولتها وسرعة الحصول على المعلومة وتوفرها، فمثلا يستطيع من في الشرق أن يتكلم مع من في الغرب مباشرة، وأن يراه في نفس الوقت، لينطبق القول القائل بأن العالم أضحى قرية كونية صغيرة.

جـ. المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية: وهو ما يتجلى فيما تطلع به بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي يمكن اعتبارها القوة الضاربة للعولمة الاقتصادية، فقد أصبح هذا الثالوث بمثابة آلية التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي.

المحور السابع: الأزمات النقدية والمالية الدولية

تعتبر الأزمات النقدية والمالية من أكثر مواضيع الاقتصاد تداولا، نظرا لطبيعتها الدورية، وارتباطها بدورات الأعمال، لذا سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الأزمات وأنواعها وكذا التطرق إلى مجموعة من الأزمات.

أولا. ماهية الأزمات النقدية والمالية الدولية

سوف نحاول في هذا العنصر إعطاء نظرة عامة حول الأزمات النقدية والمالية الدولية.

1. مفهوم الأزمات النقدية والمالية الدولية

رغم تعدد المؤلفات حول الأزمات خلال القرون الماضية، يبقى تقسيم الأزمة وبحث جوانبها أمر ليس هينا، لكن يمكن إدراج التعاريف التالية للأزمات:

تعرف الأزمة على أنها " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة "[1].

فالأزمة حسب ما سبق لها بعدين[2]:

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.
- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار سريع وصائب لحل الأزمة، وإلا فإن القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الموقف الجديد المفاجئ.

الأزمة بمعنى آخر هي نتائج مجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار.

وتعرف أيضا الأزمة بأنها " حدث يهدد المصلحة الوطنية، يحدث في ظرف ضيق الوقت وعدم توفر الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية، تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيقي قهري أو إجراء عاجل "[3].

مما سبق نجد أن للأزمة خصائص أساسية هي:

- المفاجئة العنيفة عند حدوثها، استقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد، التشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية حولها.
- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة.

ومنه فإن الأزمة ينظر لها من خلال تأثيراتها المستقبلية، باعتبارها خطر حقيقي لا يتعلق بالماضي والحاضر، بل يشتد تأثيرها في المستقبل.

1 – محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات**، مكتب مدبولي، الإسكندرية، ص 54.

2 – محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 242.

3 – نفس المرجع، ص 243.

2. أنواع الأزمات النقدية والمالية

تتعدد أنواع الأزمات النقدية والمالية وتختلف، إلا أنه يمكن تصنيفها على النحو التالي[1]:

أ- أزمات مديونية خارجية: وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها).

ب- أزمات مصرفية: وهي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع، عند حدوث تدافع شديد للمودعين.

ج- أزمات عملة: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي عنيف، يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطاتها الدولية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد.

د- أزمات مالية شاملة: هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، و تؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ويتضمن هذا النوع صورا مختلفة أهمها ما يلي:

- **أزمة سيولة:** غالبا ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من البنوك، والتي قد تكون بسيطة إذا تعلق الأمر ببنك واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله لمجابهة طلبات المودعين، لكن إذا كان التزاحم على سحب الودائع ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي، فان تنافس البنوك على التصرف في أصولها ومحاولة تسييلها يؤدي إلى انهيار قيمتها، ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

- **أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات:** وتنتج عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات، وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين أصول وخصوم البنوك ومحدودية رؤوس أموالها، عندما تتعرض المشروعات والبنوك

1- أحمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص.ص 14- 16.

إلى التعثر وتصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها، فتميل إلى الدخول في مجالات استثمار مرتفعة المخاطر أملا في الحصول على عوائد مرتفعة، كبديل من الدخول في مجالات استثمار آمنة منخفضة العائد، وفي كثير من الأحيان ينتهي بها هذا السلوك إلى الإفلاس.

- **أزمة انفجار فقاقيع الأصول:** تحدث هذه الأزمة عندما ترتفع أسعار الأصول ارتفاعا شديدا بسبب هجوم مضاربي عنيف، حيث يعتقد كل مضارب أنه بمعزل عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب، أو لتحقيقه مكاسب رأسمالية ضخمة تؤمنه ضد مخاطر الانهيار، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار.
- **أزمة استراتيجيات وقف الخسائر:** يحصل هذا النوع من الأزمات عند إصدار المضاربين والتجار أوامرهم بالبيع أو الشراء إلى السماسرة بسعر معين، فإذا ما انتشرت هذه الممارسات، فإن انخفاض الأسعار سيتفاقم بشكل ضخم.

3. أسباب حدوث الأزمات

تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، و البعض الآخر يصعب قياسه بدقة، و تفيد الخبرات المتراكمة في تقدير الاتجاهات البورصية، و قد ترجع أسباب الأزمات إلى[1]:

- التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، و أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، و أسعار الأسهم، و تغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات والخدمات و هياكل محفظة الاستثمار.
- الإشاعات و المعلومات غير الحقيقية.

1- فريد النجار، **البورصات و الهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 207.

- المضاربة غير المحسوبة.

و يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار و الخسائر، و تدهور التداول في البورصة، و فقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات و يمكن مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال.

ثانيا . المشكلات النقدية والمالية الدولية ما بين (1945-1990)

شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، وضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول، وبهدف التعرف على أهم الأزمات النقدية والمالية التي زعزعت اقتصاديات هذه الدول، ارتأينا دراسة بعضها من خلال العناصر التالية.

1 . المشاكل النقدية والمالية الدولية ما بين (1960-1980)

سوف نحاول في هذا العنصر التطرق لأهم المشكلات النقدية والمالية الدولية التي حدثت في العالم خلال هذه الفترة.

أ- أزمة النصف الثاني من الستينات

بدأت هذه الأزمة عام 1967 بتدني في معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية وبشكل خاص من خلال الانخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، ومن أسباب ظهور الأزمة:

- اتساع الفروقات بين أسعار الصرف الرسمية التي يحددها البنك المركزي والفعلية الناتجة عن العرض والطلب، ارتفاع معدلات التضخم، واشتداد حركة تنقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- اختلال في التوازن في العلاقات النقدية الدولية بسبب العجز الدائم في موازين المدفوعات لبعض الدول (و.م.أ، إنجلترا) والفوائض في بعض الدول (ألمانيا، اليابان).

– عدم التناسب والتطابق بين الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية الدولية، وبالتالي فقيام الأزمة انطلقت من التناقضات التي قام على أساسها مؤتمر بروتون وودز منها:

- الوضع المتميز للدولار القابل للإبدال بالذهب مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تسوية القسم الأعظم من العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق زيادة مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل التي ارتفعت بمقدار ثمانية مرات خلال الفترة (1948– 1972)، كما أن انخفاض الثقة بالدولار أدى بعض الدول منها فرنسا بإبدال أرصدتها من الدولارات بالذهب مما أدى إلى تناقص احتياطات أمريكا من الذهب بشكل كبير.
- امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة من الزمن من تخفيض قيمة الدولار وألزمت الدول الأخرى بالمحافظة على أسعار صرفها ثابتة مقابل الدولار عن طريق التدخل في الأسواق لبيع أو شراء الدولارات، وحيث أن الدول الأخرى ملزمة بتعديل أسعار صرفها وذلك بموافقة صندوق النقد الدولي، وفترة الانتظار هذه تؤدي إلى حدوث مضاربات في رؤوس الأموال وهو ما أدى إلى تفاقم الصعوبات النقدية.
- ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية كان يؤدي إلى انخفاض الدولار مقابل عملات الدول الصناعية التي كانت مضطرة لدعم الدولار للمحافظة على ثبات أسعار صرف عملاتها، وهذا كان يستدعي قيام تلك الدول بشراء كميات كبيرة من الدولارات مقابل عملاتها في أسواق العملات، وبذلك كانت تسبب في ارتفاع التضخم فيها لأن عملية الإصدار لم تكن مترافقة بتغيرات اقتصادية حقيقية تستوجب ذلك وبالتالي تمّ تصدير التضخم إلى الدول الصناعية الأخرى بسبب الالتزامات التي فرضتها اتفاقية بروتون وودز بالإضافة إلى أسباب خاصة ظهرت في بعض الدول الأخرى.
- تزايد نشاط سوق الأورو– دولار فارتفع إلى 190 مليار دولار بعدما كان 2 مليار دولار عام 1960، قد لعب دورا مزدوجا ومتناقضا في الأزمة النقدية الدولية كما يلي[1]:

1– مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية** (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص.ص 104–105.

- ساهم هذا السوق في سحب الأرصدة الكبيرة بالدولار والناجمة عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وأسلوب تمويله وذلك ساعد على الحد من تفاقم الأزمة.
- ساهم هذا السوق من خلال تطور واتساع نشاطه في زيادة سرعة وانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل ومنه تصاعد الأزمة.

ب- الأزمة النقدية والمالية الدولية في بداية السبعينات

لقد نتج عن قيام كل من سويسرا والنمسا بتعويم عملاتها في عام 1971 إلى انخفاض الدولار مقابل هذه العملات بنسبة (8% - 6%)، وبتاريخ 15 أوت 1971، أعلنت الحكومة الأمريكية عن جملة من الإجراءات لإنقاذ الدولار، ومن بينها إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب وذلك بقرار من الرئيس نيكسون، كذلك تقرر تخفيض قيمة الدولار بنسبة 8% تقريبا، ليصبح سعر الأونصة 38 دولار بذلك لم يعد هناك أي أهمية لعملية السعر الرسمي للذهب حيث أن الدولار قد أوقفت قابلية إبداله بالذهب تماما .

وهكذا أدت نتائج هذا القرار إلى انهيار النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بروتون وودز التي اعتبرت الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب أساسا للنظام النقدي الدولي[1].

أما الأسباب التي أدت إلى ذلك فيمكن تلخيصها فيما يلي:

تمكنت الدول خاصة الأوربية والغربية من استعادة قدر لا يستهان به من المقدرة الإنتاجية التي كانت قد فقدتها خلال الحرب، فقد تم تنفيذ برامج الإنعاش فيها بسرعة وبنجاح فارتفعت مقدرتها الإنتاجية إلى مستويات تفوق ما كانت عليه قبل الحرب كما تمكنت هذه الدول من الاستمرار في تنمية هذه المقدرة بمعدلات كبيرة بحيث فاقت معدلات النمو في أمريكا ومنه تناقص اعتماد العالم على أمريكا كالمزود الرئيسي للسلع وظهرت في الميدان دول أخرى هي أيضا على جانب كبير من المقدرة والتصميم على المنافسة في الأسواق العالمية، وتناقص مقدار التمويل المترتب عليه، وفي نفس الوقت زاد تدفق رؤوس الأموال الأمريكية

1- مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

الخاصة إلى الخارج كما استمرت نفقاتها العسكرية وبرامج مساعداتها في مقدار العجز في مقابل زيادة ما لدى الدول الأخرى من احتياط.

ج- الأزمة النقدية والمالية الدولية في النصف الثاني من السبعينات

تعرض سعر صرف الدولار إلى تقلبات حادة حتى نهاية عام 1975 لتبدأ مرحلة من الاستقرار النسبي حتى منتصف عام 1977، لكن بعد هذا التاريخ وحتى نهاية أكتوبر 1978 تعرض الدولار لسلسلة من الأزمات تدريجيا لانخفاضه مقابل العملات الأوروبية والين الياباني.

ولقد ترتب عن انخفاض قيمة الدولار نتائج بالغة الأهمية، فقد تعرضت دول أوروبا الغربية لضعف في قدرتها التنافسية، كما عانت من آثار التضخم، أما البلدان النامية فقد تحملت جزءاً هاماً من أضرار الانخفاض نتيجة تدهور معدلات التبادل لديها بالإضافة إلى زيادة تكلفة خدمة قروضها الخارجية.

أما خلال الفترة الواقعة بين نوفمبر 1978 و فيفري 1979 فقد ارتفع سعر الصرف الدولار، وانخفض عجز ميزان المدفوعات[1].

2. المشاكل النقدية والمالية الدولية في الثمانينات

سوف نتناول في هذا العنصر أهم الأزمات التي حدثت في الثمانينات

أ- الأزمة النقدية والمالية في بداية الثمانينات (1980-1981)

خلال الفترة (1980-1981) بلغ المعدل السنوي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي في إنجلترا 1.8%، وفي الولايات المتحدة 3.2%، وفي اليابان 4.8%.

وفي عام 1981 كان هناك تفاوتا كبير في معدلات نمو الإنتاج الصناعي والأسعار وعرض النقود وأيضا أوضاع الموازين التجارية في أهم البلدان الصناعية حيث يلاحظ انخفاض الإنتاج الصناعي في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإنجلترا بنسب متباينة، أما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت زيادة في الإنتاج

1- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 126-129.

الصناعي بلغت 5% و 8% على التوالي، بالرغم من ذلك ارتفعت أسعار الاستهلاك في جميع هذه الدول، حتى في تلك التي انخفض فيها الإنتاج الصناعي بمعدل 5% وازداد عرض النقود فيها بنسبة 6.5%، لذلك ارتفعت فيها أسعار الاستهلاك بنسبة أقل بكثير من الدول الأخرى 5% فقط.

لقد ترافقت كل هذه التطورات بارتفاع حاد في أسعار الفائدة التي وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ الحرب العالمية الثانية ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع سعر الفائدة في جميع الدول إلى[1]:

- ارتفاع التضخم ولجوء الدول إلى معالجته بواسطة أسعار الفائدة (السياسة الانكماشية للحد من كمية النقود في الاقتصاد).

- استعمال الدول لسياسة رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها، لذلك يلاحظ بأن أسعار الفائدة كانت أعلى بكثير على العملات الضعيفة.

ب- أزمة أكتوبر 1987

تعرضت أسواق الأوراق الأوروبية لأزمة حادة جراء انهيار الأسعار في بورصة وول ستريت في نيويورك يوم 19 أكتوبر 1987، وقد امتدت آثار هذا الانهيار بسرعة إلى آسيا، ففي هذا اليوم اندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم متسببين في هبوط مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، وسرعان ما انتشر الذعر إلى باقي بورصات العالم، وكانت الخسائر كبيرة، حيث بلغت في بورصة نيويورك 26% وفي فرانكفورت 15% وفي أمستردام 12%، . . . إلخ.

وقد اعتبرت الأزمة النقدية والمالية في أكتوبر 1987 الأعنف بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، كما يعتقد أن الإعلان عن إحصائيات التجارة الأمريكية هو المتسبب في الانهيار الحاصل، فالانخفاض السريع الذي سجله مؤشر داو جونز والأرقام القياسية الجديدة في حجم بيع وشراء الأوراق المالية، أدى إلى تحول كبير في سلوكية البورصات، بحيث تعرضت أسهم 5000 شركة تتعامل في

1- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 132-133.

البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها 490 مليار دولار، وكانت الإحصائيات الجديدة تبين أن العجز التجاري الأمريكي قد توسع بشكل لم يكن متوقعا، حيث بلغ 16,5 مليار دولار شهر سبتمبر 1987، وكان استنتاج المستثمرين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على دفع الصادرات وتحديد الواردات من خلال تخفيض قيمة الدولار في أسواق الصرف الدولية، وهذا ما يقلل من قيمة الموجودات الدولية لدى المستثمرين الأجانب.

ومن بين أسباب أزمة أكتوبر 1987 نذكر[1]:

– استمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي حسب الإحصائيات الأمريكية، وتوقعات المراقبين الاقتصاديين.

– توقع لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار، بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات، وهو الإجراء الذي من شأنه المساهمة في تخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار والبحث عن مجالات أخرى أكثر ضمانا، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية ومنه انهيار أسعارها.

– تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار الأسهم.

– لجوء الكثير من المستثمرين إلى الأسواق النقدية.

– استبدال أصول مالية طويلة الأجل بأصول قصيرة الأجل توفيرا للضمانات في مواجهة الأزمات المتوقعة.

– تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة، أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة به.

1– مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، **مرجع سبق ذكره**، ص 134.

3. أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية

يمكن تعريف أزمة المديونية لبلد ما بأنها الوضعية التي يجد فيها البلد المدين نفسه غير قادر على مواصلة سداد خدمات ديونه الخارجية في مواعيدها المحددة، وذلك بسبب كون تلك الخدمات قد أصبحت تلتهم نسبة هامة من حصيلة صادرات البلد من العملات الأجنبية، وأن المتبقي منها لا يفي بمتطلبات الحد الأدنى للبلد المدين من الواردات الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، هذا في الوقت الذي تضاءلت فيه فرص البلد في الحصول على قروض جديدة.

أ- أسباب تفاقم مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن انفجار مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية خلال بداية الثمانينيات، وتحديدا في شهر أوت 1982 عندما أعلنت المكسيك عن عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بديونها الخارجية، لا يمكن حصر مسؤوليتها في المكسيك أو في الدول المدينة الأخرى، فهناك مسؤولية أساسية تتحملها الجهات الدائنة التي كانت وراء التدفقات الكبيرة في حجم القروض الخارجية.

لهذا سوف نركز في هذا العنصر على مسؤولية كل من المدينين والدائنين في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، والتي تم إرجاعها إلى مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية.

- العوامل الخارجية

- **ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية:** ونقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن تركز الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدة عالية وأسعار صرف مرتفعة نظرا لقوة الدولار آنذاك، بحيث كان للارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الحقيقية التي اقترضت بها مجموعة الدول المدينة دور حاسم في تفاقم مشكلة الديون، وبالطبع فإن الارتفاع الذي طرأ على أسعار الفائدة الحقيقية يعني زيادة المبالغ التي يجب على البلدان النامية تخصيصها لدفع

أعباء الديون، وبالتالي تراكمت متأخرات مدفوعات الفوائد على البلدان المدينة، وذلك في الوقت الذي تعرضت فيه موارد القطاع الأجنبي لتلك البلدان إلى التدهور والتقلب.

- **تغيرات أسعار النفط:** كان من أهم نتائج حرب أكتوبر تشرين عام 1973 ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال عامي 1974 و1979، ويرى كثير من الاقتصاديين أن ارتفاع أسعار النفط تسبب في انتقال رؤوس الأموال بصورة مفاجئة وبحجم كبير إلى الدول المصدرة للنفط، مما خلق موجة من الانكماش ثم التضخم في اقتصاديات الدول المستوردة، وبالتالي دفع هذه الدول الأخيرة إلى إتباع سياسات نقدية ومالية متقلبة، وبهذا الصدد، يرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات كان له أثر سلبي على بعض الدول النامية المدينة.

- **تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:** إن تردي شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية هي الصفة الغالبة على العلاقات التجارية القائمة منذ الحرب العالمية الثانية. كما أن ظاهرة تقسيم العمل الدولي التي فرضت على الدول النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية والمواد الخام ذات الأسعار المنخفضة، واستيراد حاجتها من الآلات والتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة من الدول الصناعية المتقدمة بأسعار مرتفعة؛ التي تفرض من قبل المصدرين، بسبب طبيعة هذه السلع ومرونة عرضها.

- **تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية:** وذلك على الرغم من أن الدول الرأسمالية تدعي مبدأ حرية التجارة والمنافسة الحرة، وأن هذه الدول موقعة جميعها على اتفاقية الجات التي تهدف إلى تنمية وتحرير التجارة الدولية بين الدول المنضمة إليها، وذلك من خلال القضاء على الإجراءات الحمائية التي قد تلجأ إليها بعض الدول، وقد وضعت هذه الاتفاقية عددا من المبادئ الرئيسية التي تنظم حركة التجارة الدولية، أهمها[1]:

1- فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص.ص 37-38.

- مبدأ التجارة من غير تمييز وهو المبدأ الذي يتضمن شرط الدولة الأكثر رعاية، وهو يعني أن أية ميزة يتم تبادلها بين أية دولتين عضوين في اتفاقية الجات يجب منحها إلى باقي الدول الأعضاء .
- مبدأ الحماية عبر استخدام التعريفة الجمركية فقط .
- مبدأ معاملة الدول النامية معاملة خاصة، فقد سمح للدول النامية بإجراء تقييدات كمية أو تعليق امتيازات جمركية سبق منحها لبعض المستوردات التي أصبحت تهدد المنتجين المحليين .

– العوامل الداخلية

قصور و/أو غياب السياسات السليمة لعملية التنمية: إن التجارب التنموية في البلدان النامية تناولت عملية التنمية المنشودة وكأنها مرادفا للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلدان الرأسمالية الصناعية، لذلك انتهجت هذه البلدان بصفة عامة منهجا خاصا في التصنيع من غير مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها ، فقد ركزت معظم برامج التنمية على زيادة معدلات الاستثمار، دون أن تعطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية الأخرى الأهمية التي تستحقها ، مما أدى إلى تعميق ازدواجية الاقتصاد ما بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي، وهنا نشير إلى أن معظم البلدان النامية اختارت أنماطا معينة للتصنيع، لا تتلاءم مع واقع هذه الدول من ناحية، ولا تساعدها على إيجاد طريق النمو الذاتي المستقل من ناحية أخرى، وهو ما تجسده عقود استيراد المشاريع الجاهزة وفق أسلوب المفتاح باليد ، الذي عادة ما يؤدي إلى تبعية دائمة نحو العالم الخارجي في الميادين المالية، التجارية والتكنولوجية، وهذا يسهم في تفاقم الضغط على ميزان المدفوعات، كما ساد أيضا نمط آخر من التصنيع وهو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، وهو نمط عرفه العديد من البلدان النامية خلال عقد السبعينيات .

سوء التسيير: أصبحت مشكلة سوء التسيير في البلدان النامية المشكلة الرئيسية، فقد كشفت أزمة المديونية الخارجية في هذه البلاد عن كون تفاقم الديون الخارجية في البلدان النامية، مقترنة بمشكل سوء

التسيير، إذ أن جانبا معتبرا من هذه القروض التي تم الحصول عليها خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينات تم بطريقة أو أخرى تبديده في أغراض غير إنتاجية عديدة منها الرشوة والتهريب وغيرهما .

- **تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية:** انتشرت ظاهرة تهريب الأموال الوطنية إلى الخارج في معظم البلدان النامية خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينات، أي مع نمو الطلب على الديون الخارجية لهذه البلدان، وبالطبع فقد انعكست هذه الظاهرة سلبا على الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية.
- **التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف:** هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي وتزايد الديون الخارجية في البلدان النامية، فالتضخم يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات، ومقابل ذلك تنخفض أسعار الصادرات المحلية إلى الخارج، وهذا ما كان دائما ينعكس سلبا على الموازين التجارية.

ثالثا . المشكلات النقدية والمالية الدولية ما بين (1990-2008)

لقد وقعت عدة أزمات اقتصادية في العالم منذ عام 1990 وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي، ولذلك سوف نحاول التطرق في هذا العنصر إلى الأزمة المكسيكية 1994، ومن ثم إلى الأزمة الآسيوية 1997، ثم التطرق إلى الأزمة المالية العالمية 2008 في المحور الموالي.

1 . الأزمة المكسيكية 1994

قبل حدوث أزمة سعر الصرف لسنة 1994، كان المكسيك قد مر من قبلها بأزمة مديونية خارجية عام 1982، حيث أن الارتفاع القوي لأسعار الفائدة الذي تبع تغير السياسة النقدية الأمريكية في عام 1981، والذي ترافق مع انخفاض قيمة عملتها في مواجهة الدولار أدى بالمكسيك إلى التوقف التام عن سداد ديونه، ومن ذلك الوقت بذل المكسيك مجهودات جبارة جعلت منه بلدا جذابا ومستقطبا لرؤوس الأموال الأجنبية بصفة خاصة وذلك عن طريق عمليات التحرير من خلال برنامج الخوصصة، كما انفتح علي الخارج بتخفيض تعريفاته الجمركية مع توقيع اتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا مع الولايات المتحدة

وكندا، واستقرت أيضا ديونه الخارجية بعد إعادة جدولتها وتخفيضها، وهكذا استطاع البلد الدخول إلى السوق المالية الدولية، كما أعيد تشكيل احتياطاته من الصرف.

أ- أسباب حدوث الأزمة

لقد تفاقمت أزمة سعر الصرف في المكسيك عندما انخفضت قيمة العملة الوطنية البيزو بـ 50% في فترة ما بين ديسمبر 1994 و فيفري 1995، وتعود أسباب ذلك إلى[1]:

- إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في أعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1988، أدى إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية الذي بلغ عام 1994 نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تدهورت المدخرات المحلية إذ انخفضت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من 15% إلى 5% خلال فترة (1990-1994)، وأصبحت العملة الوطنية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية.

- في عام 1993 ظهرت العديد من المخاوف حول كفاءة عمليات الاقتراض من البنوك نتيجة ارتفاع نسبة الديون غير قابلة للسداد في ميزانية البنوك، مما أدى إلى انخفاض جاء في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص صاحبه ارتفاع في أسعار الفائدة، مما أدى إلى إتباع سياسة نقدية متشددة وتوسيع نطاق التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.

- لقد ظلت الحكومة المكسيكية تتغاضى عن إجراءات تخفيض عملتها، وأدت هذه المغالاة إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك، ومن ثمة زيادة الواردات زيادة كبيرة لقيام المستوردين باستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد، كما أنه من ناحية أخرى أدى تفاقم المشاكل التي تخلقها المغالاة في تقييم العملة إلى زيادة الاعتقاد في أنها لن تختفي دون إحداث تخفيض في قيمة العملة وأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح.

1- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 277.

– إن سلسلة الاضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف التي مر بها الاقتصاد المكسيكي كانت نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية خارجية وعوامل سياسية داخلية، حيث أدت العوامل الخارجية لانخفاضات متتالية للاستثمارات غير المباشرة وتعويضها بالتدفقات الرأسمالية المتقلبة، مما يتسبب في فقدان الرقابة المحلية والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي، كما أن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل تتعارض مع الأهداف طويلة الأجل للإصلاح الاقتصادي، وتقلبها يزيد من تعرض الدولة لفقدان ثقة الأسواق المالية فيها وتنتهي بهروب رأس المال المحلي.

– أما العوامل الداخلية فتمثلت في تساهل السياسة النقدية عام 1994، والتي أدت إلى توسع سريع في الائتمان الممنوح من البنك المركزي إلى البنوك التجارية، وفي الائتمان الممنوح من هذه الأخيرة إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعويم البيزو وتخلي السلطات الحكومية عن التزاماتها بإدارة سعر الصرف[1].

– لقد تراجع الاقتصاد المكسيكي ودخل في ركود اقتصادي في أواخر عام 1993 وبدأ تدفق رأس المال إلى داخل المكسيك بالتباطؤ، وأسعار الأسهم وصلت إلى قمتها في شباط 1994، كما أن سلسلة من انتكاسات سياسية في عام 1994 بدأت تهز الثقة في استقرار المكسيك، لقد وصل تدفق رأس المال إلى داخل المكسيك إلى قمته عند قمة 30 بليون دولار عام 1993، ولكن في آذار من عام 1994 كان هناك تدفقا صافيا في رأس المال إلى الخارج[2].

ب– آثار الأزمة المكسيكية

أدت الأزمة المالية المكسيكية إلى تدهور الاقتصاد المكسيكي، إضافة إلى ظروف الناس المعيشية وخاصة الفقراء ففي مارس 1995 أعلن الرئيس المكسيكي عن خطة تقشف تضمن فرض نسبة أعلى من الضرائب، وخفض في الإنفاق العام وخاصة قطاع الخدمات الاجتماعية إضافة إلى ذلك رفعت معدلات الفائدة لاستقطاب المستثمرين الأجانب ولتدعيم البيزو فتصاعدت بذلك نسبة الفائدة إلى ما يزيد عن

1– شذا جمال الخطيب، **العولمة ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، عمان، 2002، ص 40.

2– محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 239.

80% مما أدى إلى انخفاض إضافي في الاستثمارات المحلية من قبل الشركات المحلية وتضاءلت الثقة بالعملة الوطنية لدرجة أن العديد من الشركات المحلية رفضت التعامل بالبيزو ومصرة على التعامل بالدولار، ولقد كانت آثار مخطط التقشف أكثر عمقا بالنسبة لفقراء المكسيك الذين تعرضت معيشتهم للخطر جراء فقدان الوظائف وتدني معدلات الأجور الحقيقية وانكماش معدلات الفائدة وتخفيضات، إضافة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية في أوائل 1995 فقد حوالي750 ألف عامل مكسيكي وظائفهم تلا ذلك تسريح عدد كبير من الأجراء في الأشهر اللاحقة وهبطت معدلات الأجور الحقيقية إلى 30%[1].

ولقد كانت البيانات الاقتصادية للفصول الثلاثة الأولى من عام 1996 أسوأ ما رأته المكسيك خلال ثماني عقود حيث انخفض الناتج المحلي في الفصل الأول بنسبة 7%، ثم انخفض في الفصل الثاني بنسبة 10.8% وأصبحت نسبة التضخم في نهاية السنة 50% وبصورة معتدلة انخفض الاستهلاك المحلي بنسبة 25% وبلغت خدمة الدين في الفصل الأول 17.822 مليار دولار وهذا ضعف ما كانت عليه في الفصل الأول عام 1994 واضطرت ثلث المؤسسات المكسيكية تقريبا إلى إغلاق أبوابها[2].

2. أزمة جنوب شرق آسيا 1997

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 2 أكتوبر 1997 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر Hang Seng بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (8% – 7% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.

1- سنغ كفالجيت، **عولمة المال**، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، 2001، ص.ص 93-94.

2- جوزيف استغليز، **خيبات العولمة**، ترجمة: ميشال كرم، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص.ص 141-142.

أ- ظروف حدوث الأزمة

تمثلت الأزمة التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا منذ صيف عام 1997 في انهيار شديد في قيم العملات الوطنية لهذه الدول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، وكان ذلك نتيجة منطقية وطبيعية للضغوطات القوية الواضحة في أسواق الصرف الأجنبي والتي تجلت في عمليات المضاربة على العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم وانتهت بانخفاض شديد في أسعار الصرف وصل إلى المكاسب التي حققتها قبل حدوث الأزمة من خلال التنمية السريعة التي تمت فيها والتي جعلت الكثير يلقب هذه البلدان "بالنمور الأسيوية" .

ولقد بدأت الأزمة الأسيوية بالصعوبات التي واجهتها تايلندا حيث قام ستة من كبار تجار العملة في عاصمتها بانكوك بالمضاربة على خفض سعر الباهت التايلندي وذلك بعرض كميات كبيرة منه للبيع وهذا ما أدى إلى زيادة طلبات البيع بكميات هائلة مما أفرز ضغوطا شديدة في اتجاه خفض قيمة العملة التايلندية، وعندما فشلت الحكومة التايلندية في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية بعد أن تآكل احتياطي النقد الأجنبي لديها، لجأت إلى تخفيض رسمي في قيمة الباهت التايلندي في 1997/07/02 وتعتبر تايلندا أول دولة في جنوب شرق آسيا عانت من أزمة سعر الصرف، لكن سرعان ما انتقلت عدوى الاضطرابات إلى اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وفي وقت متأخر وصلت إلى سنغافورة، وهونغ كونغ حيث عانت جميع الدول من انخفاضات كبيرة في عملاتها الوطنية وبدرجات متفاوتة حدتها بالنسبة لسنغافورة وهونغ كونغ[1] .

ب- أسباب الأزمة

لقد أدت الأزمة إلى انخفاض كبير ومتتالي في جميع أسعار صرف عملات دول منطقة جنوب شرق آسيا بلا استثناء، ولا شك في أن هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء أزمة سعر الصرف والأزمة الآسيوية عموما لعل أهمها[2]:

1- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 281.

2- نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبع**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص.ص 89-90.

– لقد اندفع في السنوات القليلة التي سبقت الأزمة دخول قوي لرؤوس الأموال الأجنبية خاصة قصيرة الأجل وعلى سبيل المثال قدرت نسبة المديونية للقطاع الخاص إلى الناتج الخام (PIB) بـ 58% بالنسبة لتايلندا في فترة 1990 إلى 1996 في حين قدرت بنسبة 31% بالنسبة لماليزيا ووصلت إلى نسبة 15% بالنسبة للفلبين، ومما يعرض هذه البلدان لدرجة كبيرة من الخطر هو تركيبة هذه الديون والتي تطورت بشكل غير مناسب لصالح الاقتصاديات.

– لوحظ أن سياسة الإقراض المصرفي في تلك البلدان اتسمت بارتفاع نسبة " قروض المجاملة " نتيجة الفساد السياسي ولتمويل التوسع العقاري والمضاربات ولاسيما في سوق الإسكان الفاخر مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها .

– اختلال وضعف وفساد الجهاز المصرفي والنظام المالي في معظم دول جنوب شرق آسيا[1] .

– العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجاري وموازين العمليات الجارية في بعض دول جنوب شرق آسيا مما جعل تلك الدول تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية لتمويل هذا العجز، وقد شهدت منطقة جنوب شرق آسيا لعدة سنوات ماضية تدفقات رأس مالية ضخمة من بقية أنحاء العالم حيث جذبها انفتاح تلك الأسواق ومعدلات النمو الاقتصادي لدولها، ومما زاد من مخاطر تعرض تلك الدول لتحويلات معاكسة ومفاجئة في تلك التدفقات أن نسبة كبيرة من تلك التدفقات كانت في شكل محافظ استثمارية قصيرة الأجل في أسواق الأسهم والسندات المحلية وهي تتصف بسهولة تسييلها عند الطلب بعكس الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل[2] .

1– عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم – عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص83.

2– عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص285.

ج – آثار الأزمة

– **آثار الأزمة على الدول المعنية بها:** أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، ولعل من أهمها:

- تضاءل الثقة بالأنظمة الاقتصادية والسياسية القائمة. الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية، في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.
- ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستنسحب إلى خفض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج.

– **آثار الأزمة على الصعيد العالمي:** يمكن القول أن آثار الأزمة على الصعيد العالمي أخذت البعدين التاليين معا[1]:

- أدّت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات.
- الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها.

رابعا . الأزمة المالية 2008

لقد كان للأزمات الاقتصادية وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم. وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وهذا ما تجلى في

1– عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 206.

الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها النظام الرأسمالي بدءا من أزمة الكساد الكبير (1929-1933) إلى أزمة جنوب شرق أسيا (1997) وصولا إلى الأزمة الأخيرة سنة (2008).

1. مفهوم الأزمة المالية 2008

تُعرف الأزمة في اللغة: بأنها الشدة والقحط، أما مفهوم الأزمة اصطلاحا؛ فهي حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهي لحظة حاسمة تحمل تحولاً نحو الأسوأ أو الأحسن[1].

وهذا المفهوم يتفق مع المعنى اللغوي للأزمة، من وجود الشدة والقحط، كما يعكس واقع الأزمة المالية العالمية التي تعكس وجود الشدة والقحط في الأموال نتيجة الخلل في منح الائتمان العقاري وتعثر المدينين . بالإضافة إلى وجود تباين كبير بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، فمعدل نمو وتراكم الديون يتجاوز أضعاف نمو وتراكم الثروات.

والأزمة المالية من خلال ما سبق؛ هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً.

لعب القطاع المصرفي – القطاع المالي بصفة عامة- دورا هائلا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها، بدأت بوادر الأزمة من خلال انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة. هنا تظهر حقيقة الأزمة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل عن ما يحدث في الاقتصاد العيني.

1- السيد عليوة، **إدارة الأزمات والكوارث**، الطبعة الثالثة، مركز القرار للاستثمار، القاهرة، 2004، ص13.

2. مظاهر أزمة 2008

بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك يو بي إس، وإتش إس بي سي، وباركليز قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري.

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية العام الماضي 2006 وحتى الآن، وذكرت شركة "كونتري فاينانشيال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جديا، وأخيرا أعلنت شركة "هوم مورتجيج إنڤستمنت" إفلاسها، وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية، وأعلنت شركة هوم ديبو العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤد إلى منع انتشار الظاهرة عالميا، والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، وفي أوروبا وصف المحللون الماليون الأزمة هناك بأنها أزمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كارثية، وقد تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك 40

الفرنسي وقوستي البريطاني وميبتل الإيطالي وتوبكس الأوسع نطاقا والذي سجل أدنى نقطة منذ نوفمبر من العام الماضي 2006 ومؤشر نيكاي الياباني الذي أقفل عند أقل معدل له منذ ثمانية أشهر، وذلك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داو جونز الصناعي الذي اهتز بعنف لينخفض إلى مستويات أدنى من حاجز الـ 13000 نقطة، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 1.7 من قيمته. وزادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة 400 نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع 150 نقطة. وهذا لثلاثة عوامل[1]:

- **العامل الأول**: توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها .

- **العامل الثاني**: يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي.

- **العامل الثالث**: الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

1- ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 33.

ومن المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع مثلما حدث خلال الأسابيع الماضية تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، نظرا لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عما بحوذتها من أسهم، وتزداد عمليات البيع في كافة أسواق المال مما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أخذا في الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية[1].

والعاصفة لم تهدأ بعد تواصل اقتلاع مؤسسات أخرى في مقدمتها "المجموعة الأمريكية العالمية" التي تعد واحدة من أكبر شركات التأمين في العالم التي بدأت تترنح مع خسارة أسهمها لنحو 61 في المائة من قيمتها . كما أن أعراض العدوى بدأت تصيب عددا من المؤسسات الأخرى حيث خسر بنك "واشنطن ميوتوال" 27 في المائة من قيمة أسهمه ونزلت قيمة أسهم جنرال إليكتريك بنسبة 8 في المائة وتملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض مما يهدد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان فيما بلغ الدولار أضعف حالاته أمام الين الياباني منذ نحو 10 سنوات.

وتراجعت أسهم سيتي جروب، أكبر بنوك أمريكا، بنسبة 15 في المائة ليصل سعر السهم إلى 24. 15 دولار في أقل مستوى له منذ عام 2002، وتلاه بنك أوف أمريكا بنسبة 21 في المائة ليصل إلى 55. 26 دولار، وهو أقل سعر له منذ يوليو/تموز 1982 بعد أن قبل شراء ميريل لينش مقابل 50 مليار

1- النجار إبراهيم، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009 ، ص 72.

دولار، وخسرت أسهم أمريكان إكسبريس، أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية، 9. 8 في المائة من قيمتها ليصل سعر الواحد منها إلى 48. 35 دولار.

كما هبطت أسهم غولدمان ساكس بنسبة 12 في المائة وتراجعت أسهم جي بي مورغان تشيس آند كومباني بنسبة 10 في المائة. أما مورغان ستانلي، أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فقد هبطت أسهمها بنسبة 14 في المائة.

وقد أدت الأزمة حتى الآن إلى اختفاء 11 بنكا من الساحة، من بينها بنك إندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار وودائع تصل إلى 19 مليار دولار.

وتوقع كريستوفر والين، العضو المنتدب لشركة أبجاث "تحليلات المخاطر المؤسسية" أن يتم إغلاق ما يقرب من 110 بنوك تصل قيمة أصولها إلى حوالي 850 مليار دولار وذلك بحلول منتصف العام القادم.

ويصل العدد الإجمالي لمؤسسات المال الواقعة تحت مظلة التأمين الفيدرالي إلى 1800 مؤسسة تستحوذ كلها على ما يقرب من 13 تريليون دولار من الأصول والممتلكات .

يذكر أن إجمالي الدين الحكومي الداخلي والخارجي في الولايات المتحدة قد بلغ حتى الآن أكثر من 11 تريليون دولار. وتأتي الصين في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة حيث قدمت ما يقرب من 450 مليار دولار وتليها بريطانيا ثم اليابان ثم السعودية.

كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ 450 مليار دولار بينما زاد العجز التجاري عن 65 مليار دولار.

يذكر أيضا أن القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية تراجعت بنحو 574 مليار دولار خلال فترة عام واحد فقط كانعكاس للتدهور الذي تشهده الأسواق العالمية والذي تأثر به القطاع المصرفي والمالي بشكل أكبر.

على أية حال فان الأزمة الراهنة هي في الواقع جزء من أزمات أكبر ضربت النظام المالي الأمريكي في السنوات الأخيرة وكانت قد بدأت بانفجار فقاعة "الدوت كوم" إلى ذوبان قطاع العقارات، وانتهاء، الآن، بإفلاس مصارف كبرى كانت معتمدة على هذين القطاعين.

3. أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

إن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ديونهم مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات محل تلك الديون، ويرجع الكثيرين الأزمات المالية بشكل عام إلى طبيعة النظام الرأسمالي وآليات عمله.

ويمكن حصر أهم أسباب الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008 في النقاط التالية[1]:

– إن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف "بالأموال الرخيصة"؛ حيث انخفض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في سنة 2003 مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة الحصول على هذه القروض تزايد الطلب عليها، مما أدى إلى رفع أسعار العقارات في الو م أ، هذه الفقاعة في قطاع العقار أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار للدخول إلى سوق القروض العقارية الأمريكي، وهذا ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق واسع.

– الرهون العقارية الأقل جودة: وذلك بأن يشتري المواطن الأمريكي عقارا بدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، وحين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ونتيجة لسهولة الحصول على قرض بالاقتراض من جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.

---

[1] - أنظر:

– بلوافي أحمد، **أزمة عقار..أم أزمة نظام**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009 ، ص 262 .

– عامر يوسف العتوم، **أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية**، ورقة مناسبات المؤتمر الرابع للبحث العلمي، جامعة اليرموك، الأردن، 2009، ص 06.

– التعامل بالفائدة: الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة لتصبح سلعة (النقود تلد النقود)؛ حيث يؤدي نظام الفائدة إلى تفاقم المديونية إلى مستويات لا تتناسب وتطور النشاط الاقتصادي في القطاع العيني.

– المجازفة على المكشوف: أو المجازفات العقيمة كما يسميها البعض والتي تحصل في الأسواق المالية، حيث تؤدي إلى زيادة في أسعار الأوراق المالية لا تعكس حقيقة المؤسسات المصدرة لها، كما تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي عندما تنفجر وتخرج عن السيطرة، مثل هذه المجازفات تؤدي إلى:

- مبادلة صفرية لا تؤدي إلى خلق ثروة جديدة؛
- استفحال ظاهرة الفقاعة المالية؛
- انفجار الفقاعة المالية تؤثر بالضرورة على الاقتصاد الحقيقي و على الثروة الوطنية.

– توريق الديون وظهور منتجات أو مشتقات مالية: إن عملية توريق الديون، تزامنت مع استفحال ظاهرة العولمة المالية بداية الثمانينات من القرن الماضي، مما زاد من حدة الأزمة المالية بسبب تعثر الأسر الأمريكية عن سداد قروض السكنات التي اشترتها مقابل رهن العقارات المعنية نفسها، ولما أحسّت البنوك بخطر عدم تسديد القروض المصنفة تصنيفا رديئا، تهربت من مسؤولياتها ببيع هذه الأصول المشكوك في تحصيلها إلى جهات خارجية مستغلة في ذلك آلية التوريق.

والملاحظ عن مشتقات الديون هذه ما يلي:

- تمكن البنوك من تحويل الديون المشكوك في تحصيلها والمتعثرة إلى طرف ثالث غير واعي بالمخاطر المتعلقة بها؛ وهذا ما يعرف في شرعنا بالجهالة المفضية إلى الغرر المنهي عنه؛
- هروب البنوك من مسؤولياتها بتحميل الخطر إلى جهات أخرى، ومنها شركات التأمين التي تقبل بتأمين الأصول المالية المشكوك في تحصيلها، وهذا ما يفسر إفلاس العديد من شركات التأمين؛

• تعميم الأزمة عند حدوثها بسبب العولمة المالية؛ لأن الذين قاموا بشراء الديون المورقة مستثمرون مجازفون منتشرون في أنحاء العالم ولا تعرف هويتهم بالضرورة، استجابة لمبدأ السرية الذي يفضله العديد من المستثمرين الخواص وخاصة رجال السياسة منهم؛

– نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة: تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل: بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

– الجوانب السلوكية والأخلاقية للأزمة: لقد أظهرت الأزمة أن من أهم أسبابها هو السلوكات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والفزع، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد والمعلومات المضلّلة، ذلك أن الدافع الرئيسي للمتعاملين في البورصات هو المضاربة للحصول على مزيد من الأرباح وليس الاستثمار الحقيقي، كما أن أغلب المضاربين في الأسواق المالية يسلكون أسلوب القطيع بناءا على الإشاعات و المعلومات الخاطئة.

4. آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

دراسات عديدة رصدت وأرخت لتبعات الأزمة وتداعياتها على اقتصاديات العالم بعد مضي أكثر من خمس سنوات، ويمكن أن نستخلص من ذلك:

انهيار وإفلاس عدد من الشركات العالمية الكبرى ودمج بعضها، بالإضافة إلى إفلاس عدد كبير من البنوك العالمية، ففي أمريكا وحدها أفلس أزيد من 110 بنك خلال سنة 2009. كما شهدت أسعار النفط تذبذبا كبيرا في البورصات العالمية، هذه الأخيرة تكبدت خسائر فاقت 25 تريليون دولار في سنة 2008.

كما تركت هذه الأزمة العالمية آثارها على الاقتصاد العالمي وعلى مختلف مكوناته، حيث انكمش النمو الاقتصادي العالمي بنحو 2.3% بعدما عرف زيادة منخفضة سنة 2008 بنحو 1.6%. كما انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 39% سنة 2009 بما في ذلك عمليات التملك والاندماج، وهذا بعدما كانت قد عرفت انخفاضا بـ 14% قي سنة 2008 مقارنة بسنة 2007. كذلك انخفضت سنة 2009 الإيرادات السياحية بـ 8.5% مصحوبة بانخفاض في أعداد السياح بنسبة 5.1%. بالإضافة إلى ذلك تراجعت عملية مكافحة الفقر في الدول النامية والأقل نموا مع انخفاض التحويلات الرأسمالية التي تتلقاها هذه الدول، وتشير دراسة للبنك الدولي انه من المتوقع أن تسفر الأزمة الحالية عن سقوط 53 مليون شخص آخر في دائرة الفقر ليعيشوا على دخل اقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وفي نفس إطار التحويلات الرأسمالية شهدت الدول النامية تراجعا بنحو 7% في تحويلات المهاجرين؛ علما أن هذه الأخيرة تشكل عند البعض منها أهم مصدر للنقد الأجنبي. وتكتمل هذه الصورة لآثار الأزمة الاقتصادية بالإشارة إلى أن عدد البطالين في العالم بلغ ما قدره 212 مليون مع زيادة بنحو 6.6% سنة 2009.

قائمة المراجع:

- أتيش ريكس غوش، **في مركز الصدارة**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014.
- أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الثانية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة**، ترجمة عبد الله ناصر السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.
- السيد عليوة، **إدارة الأزمات والكوارث**، الطبعة الثالثة، مركز القرار للاستثمار، القاهرة، 2004.
- النجار إبراهيم، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
- أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1965.
- بلوافي أحمد، **أزمة عقار..أم أزمة نظام**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009
- بن طاهر حسين، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014.
- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، جامعة المسيلة، الجزائر.
- ستاد نيجنكو، **الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي**: أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979.
- سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002
- سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- طبيبل عبد السلام، **البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة**، واقع وأفاق دراسة حالة: بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.
- عامر يوسف العتوم، **أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية**، ورقة مناسبات المؤتمر الرابع للبحث العلمي، جامعة اليرموك، الأردن، 2009.

– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1990.

– غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، 1996.

– فرنان برودل، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر**، الطبعة الأولى، ترجمة: مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

– مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

– محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1994.

– محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

– محمد لخضر بن حسين، **الأزمات الاقتصادية**، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995.

– مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،2007.

– مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

– مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية** (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

– إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008،

– أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000

– أحمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.

– جوزيف استغليز، **خيبات العولمة**، ترجمة: ميشال كرم، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2003.

– حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2008.

– حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة دورية صادرة عن جامعة البليدة، الجزء 7، العدد 2، الجزائر، 2014.

– شذا جمال الخطيب، **العولمة ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، عمان، 2002

– صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978.

– عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم – عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

– عبد الحليم عمار غربي، **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 37، جوان 2015.

– عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

– عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، 2010.

– فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1974.

– فريد النجار، **البورصات و الهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999.

– فريد أمار، **الرقابة الشرعية للدولة في المجال الاقتصادي عند ابن تيمية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة علمية تصدر إلكترونيا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 81، فيفري 2019.

– محمد سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

– محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

– محمد عودة العمايدة، **التسعير والأثمان في فقه شيخ الإسلام ابن تيمية**، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد 6، العدد 22، لبنان، 2000.

– محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1998.

– محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

– مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية** (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

– نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبع**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

– وجدي محمد حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

– وليد أحمد صافي، **سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية – حالة تطبيقية سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.

– أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.

– زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

– عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

- https://ar.wikipedia.org/wiki/المعجزة_الاقتصادية_الألمانية
- https://ar.wikipedia.org/wiki/ معاهدة_فرساي

فهرس المحتويات

تقديم	**3**
المحور الأول: مفهوم الواقعة الاقتصادية وأهميتها	
أولا. تعريف الواقعة الاقتصادية	**4**
ثانيا. أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية	**4**
ثالثا. أساليب عرض تاريخ الوقائع الاقتصادية	**5**
المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة	
أولا. الوقائع الاقتصادية عند اليونان	**6**
ثانيا. الوقائع الاقتصادية عند الرومان	**8**
المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية	
أولا. مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي	**10**
ثانيا. العلامة ابن خلدون أحد أهم رواد الاقتصادي الإسلامي	**12**
ثالثا. المقريزي وأهم إسهاماته	**18**
رابعا. الإمام ابن تيمية وأهم أفكاره وإسهاماته	**26**
المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي	
أولا. النظام الإقطاعي (العصور الوسطى)	**31**
ثانيا. النظام الحرفي	**34**
ثالثا. النظام الاقتصادي الرأسمالي	**36**
المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين	
أولا. معاهدات السلام و المشكلة الألمانية	**47**
ثانيا. الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	**54**
ثالثا. ظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي	**62**
المحور السادس: الوقائع الاقتصادية المعاصرة	
أولا. نظام BW و النظام الاقتصادي الجديد	**69**
ثانيا. بروز الاقتصاديات الآسيوية	**77**
ثالثا. العولمة الاقتصادية	**81**
المحور السابع: الأزمات النقدية والمالية الدولية	
أولا. ماهية الأزمات النقدية والمالية الدولية	**89**
ثانيا. المشكلات النقدية والمالية الدولية ما بين (1945-1990)	**93**
ثالثا. المشكلات النقدية والمالية الدولية ما بين (1990-2008)	**102**
رابعا. الأزمة المالية 2008	**108**
قائمة المراجع	**117**